Human Rights and Humanitarian Follow-up Committee (Syria)

تقرير لجنة المتابعة الإنسانية وحقوق الإنسان

التطهير الطائفي كمنهج حكم

Le nettoyage sectaire comme politique de gouvernance

Sectarian cleansing as a policy of governance

حول مجازر الساحل السوري

À propos des massacres sur la côte syrienne

About the massacres on the Syrian coast

2025/04/22

الملخص التنفيذي(Executive Summary)

يوثق هذا التقرير سلسلة من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والشرعة الدولية لحقوق الإنسان وميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية ارتُكبت في مناطق الساحل السوري، حيث أظهرت الأدلة الدامغة نمطًا منهجًيا من العنف واسع النطاق ضد المدنيين، شمل عمليات إعدام ميداني، تعذيب، تهجير قسري، نهب وتدمير ممتلكات، تسريح تعسفي من العمل خاصة بحق مجموعة سكانية معينة بوصفها من الطائفة العلوية. وقد تورطت في هذه الانتهاكات قوات حكومية، عناصر أمنية، عناصر مسلحة محلية، إلى جانب مجموعات مسلحة أجنبية موالية للقيادة العسكرية الجديدة. وقد أشارت الشهادات إلى حالات موثّقة لمنع دفن الجثث، الاستيلاء على المنازل، والإذلال العلني للمدنيين، في سياق يُظهر نية واضحة للإضرار بجماعات محددة على أساس طائفي. كما ساهم خطاب الكراهية الصادر من بعض المنابر الدينية في تصعيد التحريض الطائفي، من خلال دعوات علنية للجهاد والنفير، وبعض القنوات الإعلامية ضد أبناء الطائفة العلوية، مما شكل عاملاً أساسياً في إذكاء الفتنة الطائفية وتعميق الشرخ المجتمعي.

وثق التقرير عمليات قتل جماعي، حرق منازل، نهب ممتلكات، تهجير واسع للسكان، وحالات خطف مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في المناطق المتضررة. تُظهر هذه الوقائع فشل السلطة الحالية في احترام مبدأ المساواة أمام القانون وحقوق المواطنة، واستمرارها في ممارسة سياسات تمييزية على أساس الانتماء الديني والطائفي، في انتهاك واضح للمعايير الدولية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، القانون الدولي الإنساني والاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز العنصري.

يرتكز التقرير إلى شهادات مباشرة، صور، بيانات ميدانية، ويقدّم سلسلة من التوصيات الملحة، من بينها:

أولاً: العدالة والمساءلة

1. **تشكيل هيئة عليا مستقلة للعدالة الانتقالية** لمحاسبة جميع المسئولين عن الانتهاكات، سواء من النظام السابق أو الحالي، بعيدًا عن نفوذ السلطة التنفيذية.
2. **إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة** تختص بالجرائم ذات الطابع الإنساني المرتكبة في الساحل السوري، ومناطق ريف حمص وحماة، مع التركيز على جرائم الاختفاء القسري، وخطف النساء والأطفال.

3. **فرض عقوبات دولية صارمة** على الأفراد والجهات المتورطة في الإبادة أو التحريض على التطهير الطائفي.
4. **إحالة المتورطين من الجماعات التكفيرية غير السورية** في التحريض والقتل إلى العدالة، وإخراجهم من المؤسسات الرسمية العسكرية والمدنية.

ثانيًا: الحماية وحقوق الإنسان

5. **ضمان الحماية الكاملة للسوريين** بصرف النظر عن خلفياتهم الطائفية أو العرقية أو السياسية، بما يكفل السلم الأهلي ويكافح خطاب الكراهية.
6. **نشر لجان مراقبة دولية دائمة** في عموم الأراضي السورية، لضمان عدم تكرار المجازر، خاصة بحق الأقليات الدينية والطائفية.
7. **إعلان مناطق الساحل السوري كمناطق منكوبة إنسانيًا**، وضرورة تدخل الأمم المتحدة بشكل عاجل ومستدام لتأمين المساعدات والدعم.

ثالثًا: المساعدات الإنسانية والعودة الآمنة

8. **تسريع إدخال المساعدات الطبية والإغاثية والغذائية** عبر منظمات دولية، مع ضمان عدم عرقلتها من قبل الحكومة الحالية.
9. **توفير تعويضات عادلة للضحايا وأسرهم**، وضمان حق العودة الطوعية الآمنة للنازحين، وخاصة المدنيين في قاعدة حميميم (نحو 10,000 شخص معظمهم نساء وأطفال وشيوخ).
10. **تحمّل المنظمات الدولية مسؤولياتها تجاه السوريين في لبنان** (نحو 31,000 شخص)، وضمان سلامتهم وحمايتهم من الانتهاكات.

رابعًا: حقوق الطفل والمرأة

11. **دعم عاجل من منظمة اليونيسيف** لتأمين الحماية النفسية والاجتماعية للأطفال ضحايا الصدمة، وتوفير الرعاية للنساء والأطفال المتضررين من الخطف أو الاعتداءات الجسدية.

خامسًا: الإعلام والمراقبة

12. **السماح الفوري بدخول وسائل الإعلام المستقلة والمنظمات الحقوقية** إلى المناطق المتضررة لتوثيق الجرائم ونقل الواقع بشكل حيادي وشفاف.

سادسًا: الإجراءات الوطنية والدينية والمدنية

13. **دعوة رجال الدين من كافة الطوائف**، وخاصة مجلس الإفتاء، إلى إعلان واضح وصريح لرفض فتاوى التكفير وخطابات التحريض، وتأكيد حرمة الدم السوري دون أي استثناء أو تمييز.
14. **إلزام القوى السياسية والمدنية بإدانة علنية لعمليات التطهير الطائفي**، واعتبار الصمت تواطؤًا أخلاقيًا.
15. **دعم محاسبة جميع الشخصيات العامة المتورطة أو الصامتة**، بوصف التواطؤ أو الحياد في مثل هذه الظروف باعتبارها خطرًا على السلم الأهلي.
16. **تجريم التحريض الطائفي** من قبل القضاء السوري، وتطبيق العقوبات وفق الالتزامات الدولية، لاسيما اتفاقية مناهضة التمييز العنصري.

إن فشل المجتمع الدولي في التحرك الجاد تجاه هذه الانتهاكات يكرّس مناخ الإفلات من العقاب، ويعرّض السلم الأهلي ومستقبل العدالة في سوريا للخطر. لذا، فإن التنفيذ العاجل لهذه التوصيات ليس فقط ضرورة قانونية، بل التزام أخلاقي لضمان عدم تكرار هذه الجرائم مستقبلاً، وبناء دولة القانون والمواطنة المتساوية.

A. المنهجية (Methodology)

1. المنهج العام للتقرير

يعتمد هذا التقرير منهجًا حقوقيًا وتحليليًا يجمع بين التوثيق الميداني والتحقق الرقمي والتحليل النوعي للانتهاكات والمجازر التي ارتكبتها سلطة الأمر الواقع في عموم سوريا وبشكل خاص في منطقة الساحل السوري بسبب المجازر التي حصلت فيها خلال الفترة التي بدأت في 6 آذار 2025 ولم تنته فصولها تماما حتى كتابة هذا التقرير. **يهدف التقرير** إلى تسليط الضوء على أنماط الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وذلك من خلال جمع الشهادات المباشرة، وتحليل الأدلة المتوفرة، ومقارنتها بالمعايير الدولية والمواثيق ذات الصلة.

يرتكز التقرير على مبادئ النزاهة والموضوعية والاستقلالية، ويستند في توصيفه للوقائع إلى معايير دولية راسخة، مثل "مبادئ الأمم المتحدة بشأن التوثيق"، إضافةً إلى التزامات الدولة السورية بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

كما يسعى التقرير إلى توفير قراءة شاملة للسياق السياسي والأمني الذي جرت فيه الانتهاكات، بهدف الإسهام في جهود المحاسبة وإقامة العدل وجبر الضرر.

2. نطاق التقرير

يركّز هذا التقرير على توثيق الانتهاكات التي ارتُكبت في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطة الأمر الواقع في منطقة الساحل السوري ومحافظتي حماه وحمص إضافة إلى قرى تعرضت إلى اعتداءات ذات طابع طائفي قبل مجازر الساحل مثل الغور الغربية، تسنين، جبورين، القبو، شنية، الربوة، أم العمد، مريمين، فاحل.

يغطي التقرير أنماطًا مختلفة من الانتهاكات التي طالت السكان المدنيين، بما في ذلك الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والاختفاء القسري، والتضييق على الحريات العامة، وغيرها من الممارسات التي تمثل خرقًا فادحًا للحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

يركز نطاق التقرير أيضًا على سلوك فاعلين محددين في سلطة الأمر الواقع، سواء كانوا جهات سياسية أو أمنية أو عسكرية، أو "شرعيين"، مع الإشارة إلى السياق المؤسسي والتنظيمي الذي تعمل ضمنه هذه الجهات، وتأثير ذلك على السكان المدنيين.

3. مصادر المعلومات

استند التقرير إلى مجموعة متنوعة من المصادر الأولية والثانوية، بهدف تقديم صورة دقيقة وموثوقة للانتهاكات التي ارتُكبت في مناطق سيطرة سلطة الأمر الواقع بعد تاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024. شملت هذه المصادر:

- **مقابلات مباشرة وشهادات مكتوبة** : أجريت مقابلات مع بعض الضحايا وشهود العيان من ذويهم وأقاربهم، فضلًا عن مصادر مطّلعة من المجتمع المدني المحلي. تمّت المقابلات عن بُعد لأسباب أمنية، وجرى التحقق من هوية المتحدثين حيث أمكن.
- **الوثائق والصور والتسجيلات المرئية:** تم تحليل مجموعة من الوثائق الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى صور فوتوغرافية ومقاطع فيديو متداولة على منصات التواصل الاجتماعي أو مقدّمة من نشطاء محليين. تم التحقق من تواريخ ومواقع المحتوى البصري باستخدام أدوات تحقق رقمية.
- **تقارير منظمات محلية ودولية:** استعان الفريق بتقارير سابقة صادرة عن منظمات حقوقية محلية مستقلة، إضافة إلى تقارير وتحليلات من وكالات أممية ومنظمات دولية عاملة في المجال الحقوقي.
- **مصادر إعلامية موثوقة:** أُعتمد على تغطيات صحفية مختارة من مؤسسات إعلامية ذات مصداقية، بعد التدقيق في مدى حياديتها وتطابقها مع شهادات الضحايا والمصادر الأخرى.

سعى التقرير إلى التحقق من كل واقعة من خلال تقاطع عدة مصادر مستقلة، مع تجنّب الاعتماد على مصدر واحد عند توثيق أي ادعاء بانتهاك جسيم.

4. معوقات البحث والتوثيق

واجه فريق إعداد التقرير تحديات كبيرة خلال عمليات الرصد والتوثيق، أثّرت على مدى شمولية البيانات في بعض الحالات. من أبرز هذه القيود:

- **القيود الأمنية:** مثّلت المخاطر الأمنية تهديدًا مباشرًا للمصادر والمراسلين الميدانيين، خاصة في ظل البيئة القمعية وزراعة الخوف التي تفرضها سلطة الأمر الواقع على حرية التعبير والتنقّل. كثير من الشهود أعربوا عن مخاوف حقيقية من التعرض للملاحقة أو الانتقام، ما اضطر الفريق إلى اعتماد طرق غير تقليدية في التواصل والحفاظ على السرية التامة.
- **القيود الجغرافية:** حالت القيود المفروضة على الحركة والتنقل، وكذلك الحصار المفروض على بعض المناطق، دون الوصول المباشر إلى العديد من المواقع الحيوية لتوثيق الانتهاكات ميدانيًا.
- **القيود السياسية والرقابية:** فرضت سلطة الأمر الواقع رقابة مشددة على وسائل الإعلام والمنظمات المحلية، مما أثر من قدرة بعض النشطاء على التعاون أو تبادل المعلومات.
- **القيود التكنولوجية:** تعرّضت بعض قنوات الاتصال الآمن للانقطاع أو الحجب من قبل سلطة الأمر الواقع، مما أعاق التواصل المستمر مع مصادر المعلومات، وأجبر الفريق على تأجيل أو إلغاء بعض المقابلات المقرّرة.
- **القيود الزمنية** : نظرًا للطابع التعبوي والهجومي المتسارع زمنيا للانتهاكات، واجه الفريق صعوبة في التحقق الكامل من بعض الوقائع في الوقت المحدود المتاح لإنجاز التقرير.

رغم هذه القيود، بذل الفريق جهدًا منهجيًا للتدقيق في طبيعة تلك الانتهاكات والمجازر، واعتمد على تقاطع المصادر المتوفرة للتحقّق من الوقائع وتفادي الانحياز أو التضليل.

B. السياق العام(Background & Context)

1. السياق الزمني والسياسي للمرحلة (Chronological data and Political Context)

- **التوجهات العامة لسلطة الأمر الواقع منذ الثامن من ديسمبر 2024**

في الثامن من كانون الأول/ديسمبر عام 2024، سقط نظام بشار الأسد إثر عملية عسكرية أطلقتها (إدارة العمليات العسكرية) تحت مسمى (ردع العدوان)، بالتعاون مع دول إقليمية ودولية، التي ضمت أكثر من 20 فصيل عسكري "ميليشيات" تجمع الفصائل

المتواجدة شمال غربي سوريا بما فيها فصائل الجيش الوطني الموالي لتركيا (الحمزات) بقيادة سيف الدين بولاد (أبو بكر)، و(العمشات) بقيادة محمد الجاسم الملقب (أبو عمشة) وإخوته سيف وفادي، انضوت جميعها تحت قيادة هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً). أسندت قيادة العمليات لأحمد حسين الشرع (أبو محمد الجولاني). لم يكن بوسع مقاتلي الجنوب من درعا والسويداء، الذين دخلوا دمشق قبل غرفة العمليات البقاء فيها، تحت طائلة المواجهة العسكرية مع غرفة العمليات التي كان قرارها الاستفراد بالسيطرة على العاصمة دمشق مهما كان الثمن العسكري لذلك.

- بعد السيطرة على المواقع العسكرية في العاصمة، بدأت عملية احتلال مرافق الدولة المدنية والأمنية والعسكرية من قبل هيئة تحرير الشام والميليشيات المساندة له. أصدرت القيادة قراراً يقضي ببقاء عناصر الجيش والشرطة من النظام البائد في منازلهم ثم الاستدعاء الفردي لتقرير مصيرهم، بعد التعهد لهم بعدم الملاحقة.
- تم جمع سجلات العاملين في القطاع العام. وتم أتخاذ قرار بفصل أكثر من 28% من الموظفين المدنيين لدى مختلف مؤسسات الدولة[1]، وهو الرقم الذي أكدته الوزارات المعنية، معللة بعض التسريحات بما أسمته "الأعمال الفضائية"، أي التوظيف دون عمل حقيقي للموظف "بطالة مقنعة" أو حتى حضور فيزيائي له.

جرى استدعاء وتوقيف ومحاكمة العاملين في الأجهزة الأمنية والشرطة والجيش السوري، بتسويات أو بدون تسويات. خلال الشهر الأول، لم يتم دفع رواتب موظفي القطاع العام في مختلف القطاعات. كذلك جرت عمليات مداهمة واحتلال لكل بيوت ضباط الجيش والأمن السابق من قبل هيئة تحرير الشام (دون تفريق بين بيوت العمل maison de fonction أو البيوت التي بناها أو اشتراها أصحابها)، أي أنه لم يجر في المصادرات، أي تمييز في إخلاء هذه البيوت بين مالك أو مستخدم) لدينا عشرات عقود الشراء أو البناء

[1] نموذج من التسريحات الجماعية https://drive.google.com/file/d/113pPzB5jfQ8cnud6zuMeyj-gZ6I3Et6z/view?usp=drive_link

للمطرودين لم يستطع أي منهم، حتى لحظة إعداد هذا التقرير، استعادة سكنه الخاص الذي احتله مقاتلين أو مدنيين جاءوا من الشمال. وإعطاء هذه البيوت للمقاتلين القادمين من إدلب ومن جاء من الإداريين المدنيين في الحكومة السابقة للإنقاذ وعدد كبير من الأشخاص العاملين أو المتعاملين مع هيئة تحرير الشام.

بدأت حملة تسريحات و"غسل دم" لموظفين أغلبيتهم من الطائفة العلوية، وأصبح مصطلح "الفلول" (بقايا النظام القديم)، الكلمة الأساسية للإشارة إلى أعداء السلطة الجديدة ضمن مفهوم هذه المجموعة للصراع في سوريا باعتباره صراعا مع "نظام علوي أجمع الفقهاء على تكفيره". لذا كان أول القرارات التنفيذية، اعتماد فتوى ابن تيمية حرفيا: *"لا يحل لأحد أن يعاونهم على بقائهم في الجند والمستخدمين ولا يحل لأحد السكوت عن القيام عليهم بما أمر الله به ورسوله"*، في المصادرات والتسريحات والاعتقالات اليومية، بتعبير أوضح: تنظيف قطاعي الدولة المدني والعسكري من العلويين بوصفهم كذلك. رافق ذلك عمليات انتقام أدعت سلطة الأمر الواقع أنها فردية منذ الأيام الأولى بالهجوم على قرى ومدن يقطنها أبناء الطائفتين العلوية والشيعية في مناطق سبق ووقعت فيها مواجهات مسلحة أو عمليات تهجير سكاني في السنوات السابقة.

تعددت أشكال الاعتداء من الإهانة والمعاملة اللا إنسانية أو المشينة في الأماكن العامة، إلى القتل. رصد المرصد السوري لحقوق الإنسان في المائة يوم الأولى **585 حادث قتل**[2] قامت بها الفصائل المسلحة التابعة لقيادة العمليات العسكرية مباشرة أو عبر ما سمي بالحق الخاص (أي الانتقام الفردي من أشخاص حددوا بأنفسهم هوية من أدعوا أنهم سببا في مقتل قريب أو تشريد عائلة وقاموا بالقتل أخذا بالثأر).

أما بالنسبة للعسكريين من الجهاز الإداري السابق، فقد تمكنا من الحصول على قائمة غير حصرية لتوقيف واعتقال قرابة 13 ألف جندي وضابط تم اعتقالهم في الفترة الزمنية نفسها،

[2] **اجتماع مطول وخاص مع مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبد الرحمن بتاريخ 2025/04/8. لمقارنة الأسماء مع أرقام اللجنة.**

في ظروف غير إنسانية في ثمانية سجون، إضافة إلى قوائم بالمفقودين من ضباط وصف ضباط ومتطوعين من محافظة حمص[3] ، ورغم تزويد المفوضية السامية لحقوق الإنسان ولجنة التحقيق المستقلة الخاصة بسوريا والمبعوث الخاص للأمم المتحدة غير بيدرسون شخصيا، بهذه القوائم كاملة ومدققة، لم نشهد تغيرا يذكر لا في أوضاع المعتقلين سواء اعتبروا أسرى في حالة نزاع مسلح كما هو تصنيف الأوضاع في سورية منذ حزيران 2012 ، التي تلزم أطراف النزاع المسلح بالتعامل معهم وفق اتفاقية جنيف الثالثة، أو كحكومة تتعامل مع العناصر الذين ينتسبون إلى القوات المسلحة. من هنا غياب أي وسيلة مشروعة لحقوق السجناء والأسرى في التعامل، وفي احتمال إحالتهم إلى المحاكمة، وقد أفرج عن عدد قليل من الأشخاص لأسباب مرضية أو بعد دفع مبلغ من المال.

- **التوجهات العامة لسلطة الأمر الواقع بعد الثامن من ديسمبر 2024**

في الوقت الذي كان يطالب فيه السوريون بعدالة انتقالية وتشكيل لجنة مختصة لمحاسبة المتورطين في انتهاكات بحق الشعب السوري من قبل النظام السابق، كانت الإدارة الجديدة تماطل بادئ الأمر في هذه الإجراءات، مع التركيز على تنصيب القيادة العسكرية لرئيس للجمهورية بصلاحيات واسعة، تشكيل مجلس للأمن القومي، مع اللجوء إلى سياسة تفريغ الكلمات من معناها، بدءا من اختزال مفهوم العدالة الانتقالية في تسويات حسب الطلب، أو حوار وطني جرت هندسته من فوق في أقل من 72 ساعة، أو "إعلان دستوري" على مقاس الهيئة الشرعية لهيئة تحرير الشام، وأخيرا حكومة "تكنوقراط" للمرحلة الانتقالية تم تسليم وزاراتها السيادية لهتش.

لقد سمحت سلطات الأمر الواقع بقيام عمليات انتقامية تجاه فئات معينة من الشعب محسوبة على النظام السابق دون محاسبة المتورطين في هذه الممارسات. وظهر للعيان أن فئة معينة من الشعب هي من يدفع الفاتورة، خاصة مع السيطرة الكاملة على مختلف دوائر القضاء المتبقية في البلاد، وفي ظل تجاهل سلطة الأمر الواقع للاحتجاجات الحقوقية على تجاوزات

[3] قوائم المفقودين العسكريين من محافظة حمص
https://drive.google.com/file/d/10mSPlrkokJeW3r1hCLzlrEtM2C5Fv2D2/view?usp=drive_link

عناصرها أثناء ممارستهم العنف المتكرر، ووصل الأمر للصمت أو التبني لسلوكيات غريبة أصبحت بمثابة طقوس رمزية، مثل إجبار المعتقلين على العواء، الزحف، والدهس على وجوههم. هذا التركيز على الأداء الاستعراضي للقمع بات أمراً مشيناً، خاصة في ظل التعبئة الموازية نحو خطاب الحقد الطائفي لصرف الناس عن مشكلاتهم المعاشية والأمنية الحقيقية. وعوضا عن اعتماد سياسة بناء السلم الأهلي الضروري للاستقرار والبناء، وتحقيق الأمن والأمان للمواطنين، جرت التعبئة الإيديولوجية من قبل شرعيي هيئة تحرير الشام الذين وزعتهم وزارة الأوقاف على المساجد الهامة في البلاد، ضد أي نقد للخطاب السني الشعبوي (السلفي المتطرف) الذي يعتبر الأقليات عموما، والطائفة العلوية بشكل خاص، باعتبارها فئة كافرة، "أساس المصائب والنوائب التي تعيشها البلاد".

يجلس وزير العدل في حكومة تسيير الأعمال في حضرة "القائد" ويقول: *"نحن أكثر من أربعين سنة ويحكمنا حاكم علوي نصيري كافر كلب ابن كلب. ما كنا نحلم في يوم من الأيام أن نعيش في ظل حكومة إسلامية. والله ما كان يتوقع من هذا النظام المجرم الكافر النصيري العلوي الذي أذاق أهل السنة في الثمانينيات وفي عام 2011 حتى الآن.هل ممكن أن نعيش يوما في ظل حكومة إسلامية؟ ... أنا أول وزير عدل في أول حكومة إسلامية".*[4]فتغرق عينا أحمد الشرع بالدموع.

يقرأ إمام مغربي نال الجنسية السورية من سجلات حكومة إدلب خطبة الجمعة في أحد مساجد دمشق معبئا ومحرضا: *"تخيلوا أن يكون خيرة خلق الله في أرض الشام، وبيننا هؤلاء الأنجاس، لا يمكن نهائيا أن يعكر صفوفنا أي طائفة كانت، الشام سنية وستبقى سنية وستبقى مسلمة بعون الله، قمنا وامتشقنا سلاحنا وقلنا لبيك يا الله، نحن أهل المعارك ونحن أهل الضيم نحن أهل القتال نحن أهل البذل، أهل السنة يا أحبة الآن عليهم أن يتكاتفوا وأن يتحدوا وأن يعلموا من هم أعدائهم، إذا رئينا في شعلة فتنة في دمشق فنحن له بإذن الله تعالى فهل تحدثكم نفسكم في الجهاد، هل أنتم مستعدون لأي معركة ... تكبير ... تكبير"*[5]...

[4] https://www.facebook.com/watch/?ref=saved&v=1650362802269675
[5] https://www.facebook.com/watch/?ref=saved&v=2484450595237246

لقد استعانت حكومة تسيير الأعمال بعدد من وسائل الإعلام العربية للتطبيع مع الخطاب الطائفي، الذي حملته خلال سنوات الجهادية السلفية للسماح للترويج لخطابات طائفية لم تُجرّمها، بل شجّعتها، دون فرض أية قيود قانونية على خطابات الكراهية، حتى في الحالات التي اعتقل فيها الجناة وأدانتهم، لم يُمنح الضحايا أي مساحة لاحترام حقوقهم أو كرامة ذويهم.

هل من الضروري التذكير أن سوريا كانت في أوائل الدول في العالم التي صدقت على الاتفاقية الدولية لمناهضة أشكال التمييز العنصري منذ دخولها حيز التطبيق في 1969؟ وأن تجريم خطاب الكراهية أقرّ قبل وصول الأسد الأب للسلطة!

تبنت السلطة السورية الجديدة "صناعة العدو" على أساس ديني مذهبي، وجرى تسعير الحقد الطائفي الذي يجعل من الآخر المختلف أساسا للمعاناة والأزمات والمشكلات التي فشلت السلطة في مواجهتها بشكل جدي. لقد تبنّت السلطة القائمة ضمنياً هذا السلوك، إذ لم تعترض عليه منذ ثلاثة أشهر، بل شجعت سياسة الغرائزيه والشعبوية والتوحش، بين أبناء البلد الواحد بمختلف أطيافه. وحتى اليوم، لم نرصد حالة محاسبة واحدة على هذه السلوكيات التعبوية وخطاب الكراهية المتفاقم. وقد قامت وزارة الأوقاف بتعزيز ذلك عبر توزيع الأئمة في المساجد لصلاة الجمعة بقرارات من الوزير لكل مسجد ولتاريخ محدد، وجرى تعميم ذلك عبر "الشرطة الدينية" التي تشكل امتدادا لتجربة إدلب، في مؤسسات مثل "سواعد الخير" و"مركز الفلاح للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وهي مبادرات قام بها منذ سبع سنوات شرعيون سعوديون وسوريون ومن دول أخرى، لضبط الحياة اليومية للناس وفق قواعد تستعيد أسوأ مراحل تاريخ وممارسات "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" في المملكة العربية السعودية (قبل الإصلاحات في المملكة)[6].

[6] منذ 10 آب/أغسطس 2017، أطلقت هيئة تحرير الشام، ما يعرف بـ"سواعد الخير" أو "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" في مدينة إدلب، وتضم هذه الهيئة **رجالاً ونساءً من جنسيات سعودية** ومنها سورية، وكانت تتجول في شوارع مدينة إدلب بدعم من كتائب أمنية تابعة لهيئة تحرير الشام/ جبهة النصرة سابقاً، تتولى الهيئة عدة مهام منها متابعة أمور الحجاب واللباس الشرعي الإسلامي للسيدات، ومنع الدخان في الأماكن العامة ومصادرته من التجّار، كما تتولى منع كل ما يتعلق بالموسيقا وأدواتها من بيع وشراء، فضلاً عن منع الاختلاط بين الذكور والإناث في الأماكن العامة والخاصة، وفي حال مخالفة هذه التعليمات فإنها توجه إنذاراً للأشخاص المخالفين إما بإغلاق محالهم التجارية أو السجن. نتيجة التجاوزات الكبيرة والاحتجاجات الشعبية، جرى حل ثم إعادة هيكلة هذه "الشرطة الدينية" عدة مرات في 2020 ثم 2022 ثم عادت بقوة مع عملية "ردع العدوان" وانتشر العاملون والعاملات منذ النصف الثاني لشهر

لم تتخذ حكومة تسيير الأعمال أي إجراء لمعالجة هذا الاعتداء الصارخ على الحريات الشخصية والعامة، وغالبا ما اتبعت سياسة الإنكار أو نعتت من يتحدث عنها بالمبالغة. مع خطاب دفاعي دائم حول نظريات التآمر الخارجية، وبشكل خاص ممن أطلق عليهم تعبير "الفلول". فقد اعتمدت سلطة الأمر الواقع، تعبيرا فضفاضا وواسع الذمة، يشمل كل من كان له علاقة ما بأجهزة الدولة السورية، بما فيها تلك الأجهزة الخدمية والطبية والاجتماعية ثم توسع التعريف ليشمل من يتعاطف معهم من زملائهم، وعددا كبيرا من المتقاعدين. مع تركيز المسئولين على الطابع الطائفي العلوي للنظام القديم، **وبالتالي دمغ الطائفة العلوية ببصمة النظام السياسي ومحاسبتها باعتبارها بقضها وقضيضها "من فلول النظام"؟**

على صعيد الحكومة: تم تشكيل حكومة تسيير أعمال من لون واحد، وهي نفسها الحكومة السابعة للإنقاذ المعينة قبل أقل من عام في مدينة إدلب. ليس في سجل وزراء الحكومة ما يطمئن في كل ما يتعلق بقضايا **التعليم والأوقاف والثقافة والعدل**، فالبعض منهم متورط مباشرة في أعمال إجرامية مثل وزير العدل السابق (شادي محمد الويسي)، الذي يظهر بمقطع فيديو وهو يشرف على إعدام سيدتين في مدينة إدلب بتهمة ارتكاب الزنا[7] .وبعضهم الآخر كتب رسائل في خطاب الحقد الطائفي في محاولة للتجييش والتعبئة ضد الأقليات دفاعا عن "المظلومية السنية"[8].

على صعيد التعليم: باشرت حكومة الشرع بتعديل المناهج التعليمية، باتجاه حذف أو تعديل المقاربات التاريخية والعلمية لتتناسب مع الأفكار السلفية الجهادية وتكريس إيديولوجية مغلقة لا تتناسب مع تركيبة المجتمع السوري المتنوع، الأمر الذي يهمش بالضرورة أية مقاربة وسطية أو حديثة للفقه الإسلامي. وينعكس مباشرة على الاتجاهات المذهبية والدينية المخالفة. الأمر

ديسمبر 2024، في المدن السورية. وهم يتدخلون بشكل سافر في مواضيع خاصة تتعلق بالمسلك والمأكل والمشرب للأشخاص، في المطاعم وأماكن النقل والتجمع باسم الأخلاق العامة ومحاربة المظاهر الفاسدة في المجتمع.

[7] وزير العدل "شادي محمد الويسي" الذي يظهر بمقطع فيديو وهو يشرف على إعدام سيدتين بمدينة إدلب بتهمة ارتكاب الزنا

https://drive.google.com/file/d/1UsMmxliTHOmavT87lzzqMzrPhoNAL3uM/view?usp=sharing

[8] أنظر، على سبيل المثال لا الحصر، رسالة أنس خطاب، المصنف إرهابيا على قوائم الأمم المتحدة، في هجومه على الدولة الوطنية وتكفيرها.

الذي يساهم بنشر فكر الكراهية في عقول الأجيال بدلاً من نشر فكر التسامح[9].إضافة إلى طرد عدد من العاملين بالجهاز التعليمي المناوئين لسياستها المتطرفة.

على صعيد الإعلام: تمت مصادرة وسائل الرأي والتعبير الموجودة تباعا، ولم يسمح إلا للإعلام المروج لسلطة الأمر الواقع بالعمل سواء كان خليجيا أو تركيا. ورغم استفادة سلطات الأمر الواقع من أكثر المحطات الخليجية رواجا (العربية–الحدث وشبكة الجزيرة) وقناتي "سوريا" والعربي، فقد جرى بناء جيش إلكتروني من صفحات ومواقع تقوم بنشر خطاب الكراهية وإثارة الفتن والنعرات الطائفية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تم رصد أكثر من 3400 صفحة عبر الشبكة الاجتماعية تروّج للسلطات الجديدة ورئيسها المؤقت.

على صعيد مؤسسة الأمن والشرطة: تم حلّ جميع الأجهزة الأمنية والشرطية التابعة للنظام السابق، ونشر جهاز الشرطة في إدلب على عموم مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام، مع فتح الباب للانتساب بمواصفات إيديولوجية ومذهبية معينة. الأمر الذي أدى إلى تغييب المهنية وتعزيز الطابع المذهبي في العمل اليومي. مما أدى إلى انتشار الفوضى والجريمة وانعدام الأمن والأمان للمواطن السوري.

على صعيد المؤسسة العسكرية: بعد حل الجيش والقوات المسلحة ونظام الترفيعات الاعتباطية التي أعطت 49 مقاتلا جهاديا الرتب الأعلى في الجيش والقوات المسلحة بقرار من أحمد الشرع، ضمّ الجيش الجديد جميع الفصائل الراديكالية والتكفيرية المسئولة عن انتهاكات كبيرة بحق جميع أطياف المجتمع السوري، ومن ضمنهم الأكراد. في الوقت الذي تم فيه استبعاد جميع الكفاءات العسكرية والعلمية في جهاز الأمن والجيش؛ سواء من الضباط المنشقين عن الجيش أو الذين كانوا أصلا ضمن القوات المسلحة السورية وجرى تسريحهم من النظام البائد. وضم الجيش الجديد الفصائل الجهادية غير السورية من إيران، أوزبكستان، روسيا، الصين، طاجكستان، ألبانيا، باكستان، تركيا، المغرب، مصر، الجزائر، ليبيا، أوربة، فلسطين،

الأردن[10]. وقد جرى استبعاد كافة الطوائف والأديان غير السنية من التركيبة الجديدة بما في ذلك السنة الكرد.

- **انتهاكات السلطة الجديدة في سورية قبل مجازر 2025/03/07**

بعد أن عيّن "مؤتمر النصر"، لقادة الفصائل العسكرية أحمد الشرع رئيساً للمرحلة الانتقالية، وحلّ الجيش العربي السوري، أعلن وتعهد الشرع أن جميع ضباط وعناصر جيش النظام السابق الذين يقومون **بتسليم سلاحهم آمنون**، ويتوجب عليهم تسوية أوضاعهم مع السلطة الجديدة. لكن سرعان ما نقض ما تعهد به مع مباشرة الانتهاكات بحق شريحة معينة، حيث تم ملاحقتهم واعتقالهم بشكل تعسفي وقتل العديد منهم. ومن الملاحظ أن الغالبية العظمى من الانتهاكات كانت تطال مكوّن واحد من المجتمع السوري هم (العلويون)، رغم انخراط جميع أطياف المجتمع السوري في الجيش والأمن والشرطة والحكومة التابعة للنظام السابق.

يرى بعض المراقبين أن عمليات التسوية كانت لجمع معلومات عن عناصر وضباط الجيش والأمن لملاحقتهم لاحقاً، حيث بعد كل عملية تسوية كانت قوات الأمن والجيش الجديد تدخل إلى القرى والأحياء التي يسكنها العسكريون (العلويون)، الذين أجروا تسوية أوضاعهم المدنية ويتم إما قتلهم مباشرة أو اعتقالهم بشكل تعسفي ومن ثم زجهم في السجن وتواردت معلومات مؤكدة تصفية العديد منهم بعد التحقيق معهم وأخذ المعلومات منهم.

الجدير بالذكر أنه تم التركيز على استهداف الكوادر العلمية العسكرية كالضباط المهندسين المختصين بعلوم الطيران والبحوث العلمية وغيرها من الاختصاصات المهمة، من خلال ملاحقتهم أو سجنهم أو قتلهم بحجة أنهم فلول النظام السابق.

إضافة إلى ذلك عندما سقط نظام الأسد، كان هناك العديد من الضباط وصف الضباط على جبهات القتال، قسم كبير منهم تم اعتقاله بشكل تعسفي وهم مجهولي المصير لتاريخ هذه

[10] **الفصائل غير السورية في الجيش السوري:** حركة المهاجرين السنة في إيران (إيران)، لواء القوقاز (روسيا)، لواء الأوزبك (أوزبكستان)، الحزب الإسلامي التركستاني (الصين)، كتيبة المغاربة (المغرب)، الجماعة الطاجيكية (طاجيكستان)، الجماعة الألبانية (ألبانيا)، لواء الغرباء (جنسيات مختلفة)، جماعة البلوش (باكستان)، جماعة عتبة بن فرقد الأذربيجاني (أذربيجان)، كتيبة أبو يعقوب التركي (تركيا)، كتيبة الإيغور. **يضاف لهؤلاء مقاتلو هيئة تحرير الشام غير السوريين الذين تولوا مناصب حساسة في الجيش.**

اللحظة، إضافة إلى الضباط والعناصر الذين كانوا متواجدين على حدود العراق والذين دخلوا إلى الأراضي العراقية ويقدر عددهم حوالي 2000 شخص. قسم آخر كان على مقربة من الحدود اللبنانية، ودخل إلى الأراضي اللبنانية بعد سقوط النظام حيث تقدر الأعداد بالمئات. ويقدر عدد جميع المعتقلين العسكريين الإجمالي حوالي 10 آلاف يتوزع عددهم بين ضباط وصف ضباط ولدينا قائمة غير حصرية بحوالي 2807[11] إضافة إلى قوائم أخرى لا تزال قيد التحقق.

لقد تم تسليم هؤلاء من قبل الحكومتين العراقية واللبنانية إلى حكومة الشرع، وهم معتقلون في ظروف غامضة، دون أن يكون لعائلاتهم أي فكرة عن مكانهم أو ظروف اعتقالهم. والغريب تجاهل الجهات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان الغربية لهذا الملف. هناك فيديو موثّق تم تصويره من قبل عناصر تابعة لجيش الشرع، وهم يقومون بتعذيب (المجند حازم علي العجي) بأسلوب وحشي[12]. **وفي مقابلة أجريت مع العائلة**؛ قالوا أن حازم كان أحد عناصر حرس الحدود على الحدود العراقية السورية، ولم يشارك بأيّ من المعارك، وأنه دخل إلى الأراضي العراقية بعد سقوط النظام. وعندما تم تسليم الجنود والضباط من قبل الحكومة العراقية للحكومة الحالية اتصل حازم بعائلته وأخبرهم أنه أصبح في الأراضي السورية، ثم انقطع الاتصال به، وقالت العائلة أنها لا تعرف عن مصيره شيء، وأنهم فوجئوا بانتشار الفيديو على وسائل التواصل الاجتماعي.

وفقاً لتوثيقات المرصد السوري لحقوق الإنسان المنشورة في 2 آذار/مارس 2025 "لا يزال أكثر من ثمانية آلاف عنصر وضابط رهن الاعتقال، من بينهم حوالي 2000 أعيدوا من العراق بعد فرارهم إليه، فيما اعتُقل البقية عبر مداهمات أو على الحواجز العسكرية".[13]

---

[11] https://drive.google.com/file/d/1x9_WKhfsh_-rZxd0AzVDkgzmB0K-WD1z/view?usp=drive_link

[12] ضرب وحشي للعسكري حازم علي العجي الذي سلم سلاحه وتم تسليمه مع عدد كبير العساكر الذين فروا إلى العراق بعد سقوط النظام إلى السلطات السورية الجديدة:
https://drive.google.com/file/d/1xIgn6qDBZukwqJ-5ABX4t1rAOqLusPDM/view?usp=sharing

[13] توثيقات المرصد السوري لحقوق الإنسان حول عناصر وضباط رهن الاعتقال
https://www.syriahr.com/3-%D8%A3%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%8A-

شهدت مناطق وقرى عديدة في الساحل السوري بالإضافة إلى حمص وريف حمص وريف حماة ومناطق متفرقة في دمشق وريفها، سلسلة من الانتهاكات بحق المدنيين المنتمين للطائفة العلوية. على سبيل المثال قامت إدارة العمليات العسكرية وعناصر الأمن العام، بالإضافة للفصائل التابعة لها باقتحام عدة قرى، منها:

1- قرى (رفعين، المحناية، الحيصة، أكراد الداسنية، جبورين، قنية العاصي، تسنين، كفرنان، الغور الغربية) في ريف حمص الشمالي، بتاريخ 2025/1/21.

2 – قرى (تارين، بلقسة، الغزيلة، خربة الحمام، الزعفرانة، السنديانة، خربة التين، أم حارتين، الدلبوز) في ريف حمص الشمالي، بتاريخ 2025/1/22.

3 – قرية فاحل في ريف حمص بتاريخ 2025/1/23، حيث بلغ عدد الضحايا 16 شخص مدني.

4 – قرى (العنز وتل الذهب) في ريف حماة الشرقي، بتاريخ 2025/1/27.

5- قرية أرزة في ريف حماة الغربي، بتاريخ 2025/1/31.

6 – حي الدعتور في مدينة اللاذقية، تم اقتحامه مرتين، في تاريخ 2025/2/6 و2025/3/4.

وقد ارتُكبت انتهاكات عديدة، شملت:

– **القتل العمد خارج الأطر القانونية والقضاء:** لقد قام عناصر الأمن العام وعناصر تابعة لجيش الشرع من هيئة تحرير الشام تم التعرف على عدد منهم ابن عم وزير الدفاع حسن أبو قصرة[14] وعدد من قيادات الصف الثاني في الهيئة، كذلك فصائل الحمزات والعمشات إضافة إلى مقاتلين أجانب، بقتل مئات المدنيين من بينهم أطفال ونساء وشيوخ، ولم يتم محاسبة أياً من الجناة.

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86/751546/

[14] https://archive.org/details/hasan-abo-kasrah-alawite-massacres-report-march-2025

بتاريخ 2025/1/12 ارتكب جنود الشرع (الجولاني) جرائم قتل منهجية بحق مدنيين علويين وبأساليب وحشية جداً. كقتل الصيدلاني قصي حمزة عبود وعمره 23 سنة، من قرية قرفيص بمدينة جبلة، حيث قتل ذبحاً من قبل أحد عناصر إدارة العمليات العسكرية[15]

بتاريخ 2025/1/12 ارتُكبت جريمة قتل جماعية بحق عائلة بأكملها، وهم: محمد حسن ياسين، فواز حسن ياسين، أيمن حسن ياسين، ووالدهم حسن ياسين، من قرية المزرعة بمدينة حمص.[16]

– **الاختفاء القسري:** حيث يقدّر عدد المخفيين قسراً أكثر من 600 شخص أغلبهم من مدينة حمص ولا يمكن إعطاء معلومات دقيقة حول ذلك بسبب عدم تعاون حكومة الشرع.

– **التهجير القسري الممنهج:** حيث تم تهجير عشرات العائلات في بعض القرى العلوية في ريف حمص وحماة، بعد ترويع الأهالي وارتكاب مجازر بحقهم، ومن ثم الاستيلاء على منازلهم وأراضيهم كما حدث بريف حماة الشرقي في قرى (الزغبة ومعان والطليسية ومريود والمبطن وأبو منسف).

– **سرقات المنازل وحرقها:** تجاوزت جرائم السرقات الموصفة، والخلع والكسر، والسطو المسلح التي يتم جرى توثيقها أو التقدم بشكاوى حولها دون أية نتيجة، عدة آلاف:

معظم المنازل في قرية المختارية وقرية الشير تعرضت للسرقة والسطو المسلح، كما تعرضت معظم المنازل في قرية الرهبية في القطيلبية والعقيبية وقرفيص وجلة للسرقة والسطو، ومعظم منازل منطقة القرداحة تم سلبها وإهانة أهلها ومن ثم حرقها وقد تم سرقة وحرق أكثر من خمسين منزلا على استراد منطقة القرداحة القبو عين العروس.

[15] وثائق خاصة بحادثة قتل الشاب الصيدلاني قصي حمزة عبود
https://drive.google.com/file/d/1Zs40nGirLSybt4Of9bAVV0idOMA6PFos/view?usp=sharing

[16] فيديو يوثق جريمة قتل لأربعة رجال من حمص ورمي جثثهم في بناء مهجور
https://drive.google.com/file/d/1EeQ9uEMMaubf5jyOYAZB0-PsQODyExaT/view?usp=sharing

- حرق الغابات بالكامل لشبهة أن يكون بها أهالي أو رجال من الطائفة العلوية بين الأشجار.
- سرقة السيارات للمواطنين والاستيلاء على كافة مستلزمات الإنتاج لبعض من المعامل الصغيرة. ووفقا لمقابلة أجريت مع أحد المزارعين بقرية الزغبة، تم تزويدنا بوثائق تثبت أن هناك شركة للاستثمار الزراعي قد وزعت عقود على القرى المجاورة (التي يسكنها البدو) لكي تستثمر أراضي القرى المهجرة بصفتها مالكة لها.[17] ويمكن إبراز شهادة أحد المزارعين والوثائق عند الطلب.

- **الاستيلاء على منازل المدنيين والعسكريين:** أبرزت الكثير من التقارير الحقوقية والفيديوهات الموثقة أن عناصر تابعة للأمن العام وإدارة العمليات العسكرية تستولي على المنازل وتمنحها لمقاتلين سوريين وأجانب من (الجيش الجديد).[18]

- حرق وهدم عشرات المقامات والأماكن الدينية للعلويين والمسيحيين، حيث انتشر فيديو حرق وتدمير أهم مقام للعلويين (مقام الحسين بن حمدان الخصيبي) بمدينة حلب بتاريخ 2025/1/25، مما أدى إلى احتقان الشارع العلوي، والخروج بمظاهرات عارمة في الساحل وحمص، وعلى أثر ذلك، واجهت قوات الجولاني ذلك بإطلاق النار مباشرة على بعض المتظاهرين بمدينة حمص مع حملة اعتقالات كبيرة.[19]

---

[17] وثائق تثبت أن هناك شركة للاستثمار الزراعي قد وزعت عقود على القرى المجاورة (التي يسكنها البدو) لكي تستثمر أراضي القرى المهجرة بصفتها مالكة لها
https://drive.google.com/file/d/1MllyJuJl5n-yLM-9mnFSZUaVELXOzhY2/view?usp=sharing

[18] فيديو لسيدة توثق استيلاء عصابات الجولاني على منزلها في منطقة المالكي وسط دمشق
https://drive.google.com/file/d/1BoffpriNd9r4hFoLwafgotFYb9Gf63hO/view?usp=sharing

[19] فيديو يوثق تدمير أحد المقامات الدينية في الساحل السوري
https://drive.google.com/file/d/17Blh-bbSc10KavqRy9NpqZX0t59uAvKy/view?usp=sharing
فيديو يوثق حرق مقام المرجع الأول للعلويين الشيخ حسين بن حمدان الخصيبي في حلب
https://drive.google.com/file/d/1vpnEUUbZd1mW00Pfld6ilXBElJKPGKoM/view?usp=sharing
صور توضح الاعتداء على مطرانية حماه للروم الأرثوذكس
https://drive.google.com/file/d/1fefmpJfkm48gStTjtesQTlHhlh8SaYMt/view?usp=sharing
آثار الاعتداء على مقامات الصفاء للطائفة الإسماعيلية
https://drive.google.com/file/d/1n2FDNHulXObGIxlUEawfzBGdHMfjxl-h/view?usp=sharing

– **انتهاكات لفظية ذات طابع طائفي وإهانة الكرامة الإنسانية:** هناك الكثير من الفيديوهات التي قام بتسجيلها عناصر تابعة لحكومة الشرع بأنفسهم كنوع من التباهي بهذه الأفعال، حيث أجبروا الضحايا الركوع على الأرض أو الزحف لمسافة طويلة، والبعض منهم كان مصاب بطلق ناري، وأُجبروا على تقليد أصوات الحيوانات ونُعتوا بعبارات مثل (يا علوية يا خنازير، سوف نذبحكم).[20]

– أمعنت عناصر الأمن والجيش والفصائل التابعة للشرع باستخدام أبشع أنواع التعذيب بحق المدنيين خاصة من الطائفة العلوية، كالجلد والضرب بسلاسل حديدية وعصي بمسامير.[21]

– سرقة ممتلكات شخصية (أثاث المنازل، والأموال، والذهب، والهواتف النقالة، والطعام)، وسرقة معاصر الزيتون في الساحل وبعض المصانع. تظهر بعض الفيديوهات عناصر الأمن والجيش التابعة للشرع وهي تقوم بنهب المحلات التجارية والمنازل.[22]

فيديو يظهر خروج مظاهرات كبيرة في عدة مناطق من الساحل السوري وريفي حمص وحماه تنديداً بحرق المقام الأول لدى العلويين في حلب

https://drive.google.com/file/d/1Xy_0MzXC07S6oZ_cBFmExj9KiRnBaEZj/view?usp=sharing

فيديوهات تظهر إطلاق النار على المتظاهرين في حمص من قبل عناصر الأمن التابع للشرع عقب خروجهم في مظاهرات تنديداً بإحراق مقام الخصيبي

https://drive.google.com/file/d/17ZBwTtc5PKoSHcOg3yaOmFcjcMYmaNTt/view?usp=sharing

https://drive.google.com/file/d/1GKFWedvTM_bR58JZX4Twzr8aj8Yn5YOa/view?usp=sharing

https://drive.google.com/file/d/1MQ2_bzyYbb8wBD5B_6SwjtO1fnKUAaUp/view?usp=sharing

[20]فيديو يوثق انتهاكات لفظية وجسدية مبنية على أساس طائفي بحق مدنيين في قرية خربة المعزة

https://drive.google.com/file/d/16CbhFu5wtqBjGL9d3bhuLUrADYosC3kS/view?usp=sharing

[21]ضرب وتعذيب بالسياط لمعتقلين في مدينة حمص

https://drive.google.com/file/d/17IZxtkoNmJ5UUQuNezSxps0pwfvyudqv/view?usp=sharing

[22]سرقة محل موبايلات في جبلة – اللاذقية

https://drive.google.com/file/d/1pVI7NS0k_6eomosIOwpBpfx7Ulc8yo6c/view?usp=sharing

– إتباع سياسة إفقار وتجويع ممنهجة من خلال تسريح آلاف الموظفين المدنيين من الخدمة، ومعظمهم من الطائفة العلوية. أدت لخروج تظاهرات منددة بسياسة التسريحات التعسفية.[23]

– خطف عدد من الأطفال والنساء، بحسب شهادات أهالي الضحايا. حيث تم توثيق حالات خطف نساء من الطائفة العلوية. بحسب فيديو موثّق يظهر فيه زوج أحد الضحايا وتدعى (بشرى) من مدينة جبلة، يروي فيه حادثة الخطف[24]. تم رصد مزرعة لأحد قادة الفصائل يجمع فيها عدد من المخطوفين، حيث يتم مطالبة أهاليهم بدفع مبالغ مالية كبيرة للإفراج عنهم[25].

– انتشر خطاب الكراهية والتحريض الطائفي عبر منصات إعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي الموالية لحكومة الشرع، بالإضافة إلى تحريض بعض رجال عبر المنابر، مما أدى إلى تعبئة طائفية ومزيد من العنف تجاه الأقليات وخاصة الطائفة العلوية[26]. كل ما سبق أدى إلى تصاعد حالة احتقان سادت ضد الأحياء والقرى العلوية.

2. الانتهاكات المرتكبة (Documented Violations) في الساحل السوري

[23] اعتصام الموظفين ضد التسريح التعسفي في اللاذقية أمام مبنى نقابة العمال في اللاذقية
https://drive.google.com/file/d/1XAUQDTRNlX0oPYplanYUShWyAcq8YHY8/view?usp=sharing

[24] فيديو يوثق إحدى حالات خطف للنساء – وهي السيدة بشرى ياسين المفرّج من جبلة
https://drive.google.com/file/d/1RKj5ttf39TekFi7h5tKV6H8J5FaKhCiy/view?usp=sharing\

[25] من شهادة لضابط منشق طلب من السلطات التركية في هاتاي التدخل لوقف هذه الممارسات ولم ينجح في ذلك.

[26] خطاب طائفي للشيخ بشار طه يحرض من خلاله لقتل العلوية بالرصاص والذبح في مدينة جبلة
https://drive.google.com/file/d/14K676r0v2abOaMqSHpGtN2ag7fyQwiW4/view?usp=sharing
تهديد بالقتل ذبحاً للطائفة العلوية من قبل بعض المتطرفين في حي الصليبة في مدينة اللاذقية
https://drive.google.com/file/d/1arK3D2p0YErXFCqpzvQ8JpsorrsA6_3Z/view?usp=sharing

- **السياق العام لمجازر 2025/03/07**

في يوم الخميس الموافق 6 آذار/مارس 2025، أطلقت قوات مديرية الأمن العام حملة أمنية، يمكن تفصيل الأحداث وفق الشهادات والمعطيات التي جرى التأكد منها كالتالي:

- بدأت الأحداث في قرية الدالية الواقعة في ريف جبلة، والتي تبعد حوالي 33 كيلومتراً عن مركز مدينة جبلة، ويقدّر عدد سكانها بأكثر من 15000 نسمة، ينتمون للطائفة العلوية.
- بتاريخ 2025/3/6 دخلت قوة من الأمن العام إلى قرية الدالية لاعتقال شاب من القرية، بدايةً رفض الأهالي تسليم الشاب، وحدثت مشادّات كلامية، فقام أحد عناصر الأمن العام بإطلاق النار في الهواء، ثم تدخل مختار القرية ورئيس البلدية وبعض الشخصيات في المنطقة، وتم الاتفاق على تسليم الشاب وإعادته بعد انتهاء التحقيق.

ووفقاً لشهادة الناشط السياسي بسام يوسف من خلال مقابلة أجراها فريق التوثيق وهو من أبناء قرية الدالية ومقيم في بلغاريا حالياً– أنه نقلاً عن أهالي القرية؛ دخلت مجموعة من عناصر الأمن بتاريخ 2025/3/6، حوالي الساعة 12 ظهراً لاعتقال الشاب (علي محمد أحمد، يبلغ من العمر 28 عاماً)، وهو طالب جامعي، وذلك بحجّة محادثات بينه وبين آخرين على وسائل التواصل الاجتماعي. في البداية رفض أهالي قرية الدالية تسليم الشاب دون مذكّرة توقيف رسمية، أو ضمانات بعدم تصفيته، ولكن بعد مفاوضات، تم تسليم الشاب، مع وعود من قبل الأمن العام بإعادته بعد انتهاء التحقيق، على أن يرافقه مختار القرية ورئيس البلدية. عقب اعتقال الشاب علي، تعرضت الدورية الأمنية لكمين من قبل مسلحين بعد خروجها من قرية الدالية باتجاه مدينة جبلة. خلال الاشتباكات قُتل الشاب (علي محمد أحمد) وأصيب عدد من عناصر الأمن، بينما استطاع المختار ورئيس البلدية الهرب أثناء الاشتباكات. لاحقاً أدعت جهات تابعة للشرع، أن عددا من عناصر الأمن العام تعرض لكمين وأصيب بعض العناصر بينما قتل آخرون، وأن منفّذي الهجوم من (فلول النظام السابق)، مما دفع قوات الأمن العام إلى طلب التعزيزات. استمرت الاشتباكات من الساعة 12 ظهراً حتى الساعة الثامنة مساءً، حيث تعرضت خلالها قرية الدالية والقرى المحيطة لقصف جوي عشوائي من مروحية عسكرية، بالتزامن مع قصف

مدفعي عشوائي من الكلية البحرية في جبلة، حيثما تتمركز القوات الحكومية التابعة لحكومة الشرع. ونظراً لبعد القرية، سقطت القذائف على القرى المحيطة ولم يكن هناك ضحايا.[27]

- امتدت الاشتباكات إلى مدن وقرى أخرى في الساحل، مثل جبلة والقرداحة. فأعلنت حكومة الشرع أن (فلول النظام) قامت بمهاجمة مجموعة من قوات الأمن العام التابعة لها، مما أدى إلى مقتل عدد من عناصرها. كما زعمت أن هذه الفلول سيطرت على بعض الأحياء والمناطق في بعض مناطق جبلة والقرداحة.
- على الصعيد الشعبي، عارض قسم كبير من المدنيين العلويين هذا التحرك العسكري، ورفضوا استخدام أي سلاح ضد قوات الحكومة المؤقتة حقناً لدماء المدنيين، وخرجوا بمظاهرات في مدينة جبلة وطرطوس، وهتف المتظاهرون "لا للقصف لا للسلاح".
- أعلنت حكومة الشرع التعبئة العامة، وتزامن ذلك مع انتشار دعوات للجهاد من قبل بعض رجال الدين المتطرفين، وظهرت مقاطع فيديو موثّقة عبر الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، كذلك نقلت قناة الجزيرة وتلفزيون سوريا مشاهد مباشرة للتعبئة الطائفية للانتقام من العلويين.
- إثر ذلك، انطلقت حملات جهادية ضد الطائفة العلوية بتحريض عبر المساجد إلى الساحل وريف حمص وريف حماة، قادمة من مناطق مختلفة في سوريا، مثل إدلب ودير الزور ودمشق وريف دمشق وحمص وحماة وريف حلب.
- في مقطع موثق يظهر فيه مقاتل من فصائل الجيش الجديد، يدعى أبو عزام يقول فيه "الآن وزارة الدفاع تنحر الرافضة والنصيرية وفلول النظام المجرم"[28].

تفصيل انتهاكات بعض القرى والمدن

قرية المختارية

[27] فيديو يوثق قصف عشوائي في قرية الدالية بمروحية عسكرية

https://drive.google.com/file/d/1n13Rsga5ppXC6KWRnVVyd5I6CcBrWnRf/view?usp=sharing

[28] https://drive.google.com/file/d/1ZZGzLQHggBaNvTmfJmm55TPJzALA8mGk/view?usp=sharing

بتاريخ 2025/3/07 "دخلت فصائل تابعة لوزارة الدفاع كالفرقة 62 (العمشات) والفرقة 76 (الحمزات) وفصائل أخرى متطرفة، إضافة إلى الأمن العام عبر الطريق السريع 4M إلى قرية المختارية التي تبعد 20 كم إلى الشرق من مركز مدينة اللاذقية، يبلغ عدد سكانها أكثر من 4000 نسمة، وجميعهم ينتمون للطائفة العلوية. قامت هذه الأرتال بضرب القرية بالأسلحة الثقيلة، ثم تم اقتحام المنازل، مما أدى إلى عمليات قتل جماعي للسكان المحليين، حيث وصل عدد القتلى إلى ما يزيد عن 128 شخصاً بينهم أطفال ونساء، والأرقام ليست نهائية بعد.

أعلن الإعلام العسكري الموالي للسلطة، أن الهجوم على قرية المختارية، جاء كرد فعل نتيجة لتعرض الأرتال العسكرية لكمين من قبل فلول النظام[29] .

تظهر **الفيديوهات** مشاهد لعدد من أهالي قرية المختارية وقد أُجبروا وهم مصابين على الزحف وإصدار أصوات الحيوانات ومن ثم تمت تصفيتهم. وفي فيديو آخر تظهر إحدى الأمهات وهي تبحث بين الجثث عن أبنائها الأربعة (يزن، عمار، جعفر، وزين)، ويظهر في الفيديو أيضاً جميع نساء القرية وهنّ يبحثن عن بقية الضحايا.

في مقابلة أجراها فريق التوثيق مع السيدة (إ،ع) من القرية وجدت ابنها (سليمان) وقريبه (حكيم) من ضمن المصابين، وحاولت الأم مع والدة أحد أقربائها إسعافهم بالاستعانة بشاب ينتمي للطائفة السنية من إحدى القرى المجاورة، وعندما وصلوا إلى مدخل مدينة اللاذقية لحقت بهم دورية تابعة للأمن العام وقامت مباشرة بتصفية الشاب لأنه يحاول مساعدة مصابين، ثم قاموا بتعذيب الشابين المصابين بينما حاولت الأمهات حماية أبنائهن بأجسادهن، وتم إطلاق النار عليهم في الهواء لإبعادهم، وعندما بدأت الأمهات بالصراخ

---

[29] فيديو يوضح ادعاء الإعلام العسكري الموالي للشرع، تعرض الرتل العسكري المتجه نحو اللاذقية لإطلاق نار على الطريق الدولي قرب قرية المختارية

https://drive.google.com/file/d/1FUcqQ-tPjBRq2WM1bk6mUmGGUuPvc8lP/view?usp=sharing

والبكاء قام عناصر الأمن بضربهم وأجبروهم على ترك الجثث في الشارع. أخبرتنا السيدة أنها عندما حاولت أن تلقي النظرة الأخيرة على جثة ابنها، بدئوا بإطلاق النار الكثيف على الجثة. ومشت الأمهات مسافة ساعة ونصف وهُنّ ملطخات بدماء أبنائهن ولم يجرؤ أحد على مساعدتهن أو نقلهن إلى مكان آمن.

- **مجموعة من الفيديوهات والوثائق التي توضح بعض ما حدث في قرية المختارية.[30]**

أهم الانتهاكات التي وقعت في قرية المختارية:

- القتل العمد خارج الأطر القانونية، يقدّر عدد الضحايا بالعشرات، تمكّنا من توثيق 128 شخص من المدنيين (شباب ورجال وأطفال ونساء وشيوخ)، والعدد ليس نهائي.

- سرقة المنازل والممتلكات الشخصية (المواشي، المال، المصاغ الذهبي، الهواتف النقالة أثاث المنزل)، إضافة إلى حرق بعض المنازل والمحلات التجارية وسرقتها، وانتهاكات لفظية مبنية على أساس طائفي، وتعذيب، واختفاء قسري، وتهجير قسري.
- منع الأهالي من دفن موتاهم، حيث بقيت الجثث عدة أيام ولم يسمح للأهالي بدفنهم أو سحبهم من الشوارع.

قرية شريفا

يقول أحد الشهود من قرية شريفا (ر.م.د): "يوم 7 آذار/مارس 2025 ظهراً سمعنا نداء الجوامع في قريتي (بابنا والجنغيل) المجاورتين لقريتنا تنادي للجهاد والنفير العام بعد صلاة الجمعة. وبعد ساعة دخلت مجموعة من المسلحين الذين يرتدون لباس

[30] مرفق مجزرة قرية المختارية – اللاذقية

https://docs.google.com/document/d/1_yu1-zFALF8AyfWwT0TxmBJg7loc-gfw/edit?usp=sharing&ouid=104254320809383879892&rtpof=true&sd=true

عسكري تابع للهيئة وقاموا بقتل والدي 69 عام، وأخي 49 عام، وابن عمي 38 عام. وقتلوا الكثير من الأبرياء وحرقوا المنازل ونهبوا كل شيء، أسفرت المجزرة عن قتل حوالي 30 مدني. ومنعوا الأهالي من دفن موتاهم، حيث بقيت الجثث عدة أيام ولم يسمح للأهالي بدفنهم أو سحبهم من الشوارع. في المرفق أدناه وثائق وصور عن مجزرة شريفا. (مرفق قرية شريفا[31])

قرية الشير

انتشرت مقاطع فيديو أخرى لعناصر من وزارة الدفاع وفصائل متطرفة وهم يقومون بتعذيب وإهانة مجموعة من شبان قرية الشير مدنيين ونعتهم بصفات مسيئة. عُرف منهم المدعو (مصطفى قبارو)، أحد عناصر المجموعة المسلحة، والذي ظهر في فيديو وهو يضرب شخص مسن ويطلب منه تقبيل حذائه، كنوع من الإهانة. وظهر في فيديوهات مختلفة مع مسلحين آخرين وهم يقومون بتعذيب شبان من القرية ومن ثم قاموا بقتلهم بدم بارد، ومنهم الشابين الأخوين (عامر أحمد ياسمين وعلاء أحمد ياسمين).

في فيديو آخر موثق، تظهر جثث المدنيين على الطرقات مع استمرار القتل الجماعي لأبناء القرية حيث يظهر أيضاً دخان متصاعد من المنازل التي تم حرقها في القرية، بلغ عدد الضحايا 65 مدني.

مجموعة من الفيديوهات توثق ما جرى. مرفق قرية الشير[32]

---

[31] مرفق مجزرة قرية شرّيفا – اللاذقية

https://docs.google.com/document/d/1CzG7y0bd0_c3hdd9NOy-jINF6O7yboGZ/edit?usp=sharing&ouid=104254320809383879892&rtpof=true&sd=true

[32] مرفق مجزرة قرية الشير – اللاذقية

انتهاك جسدي ولفظي مبني على أساس طائفي لمجموعة من أهالي قرية الشير، ويظهرفيه المدعو مصطفى قبارو وهو يضرب شخص مسن ويطلب منه تقبيل حذاءه كنوع من الإهانة

https://drive.google.com/file/d/1GZsprZjEUx4LsV9wRQKt2alPHSlltdYy/view?usp=sharing

- قرية الشلفاطية

وفقاً لمقابلة أجراها فريق التوثيق مع أحد الشهود يقول السيد (ن.أ): "أن مجموعات من الأمن العام ووزارة الدفاع ومجموعات متطرفة أخرى، لهجاتهم بدت محلية من مدينة الحفة وقرى منجيلا والصمنديل، قاموا باقتحام منزلي وسرقة سيارتي الخاصة وأموالي وبعض الذهب، وقتلوا أبناء أخي (ح.أ) و(س.أ).

الهجمات:

- قتل جماعي حيث بلغ عدد الضحايا في الشلفاطية (37 مدني).
- حرق وتدمير الممتلكات والمنازل والمحلات.
- سرقة المنازل والممتلكات الخاصة (مال، ومصاغ ذهبي، وهواتف نقالة) والسيارات والمحلات التجارية، مما أدى إلى دمار واسع النطاق في هذه المناطق المستهدفة. في الملف المرفق أدناه إثباتات حول مجزرة الشلفاطية. **مرفق قرية الشلفاطية**[33]

قرية برابشبو

في مقابلة أجراها فريق التوثيق مع أحد الشهود من قرية برابشبو، **تقول السيدة (ع.ف):** "أن مجموعات من الأمن العام ووزارة الدفاع ومجموعات متطرفة، لهجاتهم سورية بمعظمها، قاموا باقتحام منزلي وقتل ابني البالغ من العمر 14 عاماً".

شملت الانتهاكات في هذه القرية:

انتهاك لفظي وجسدي لشابين اثنين أخوين وهما (عامر أحمد ياسمين و علاء أحمد ياسمين) ثم قتلهم بدم بارد

https://drive.google.com/file/d/129wxo5vpG4OnYTVtfdCK_MRaq2VKRIPC/view?usp=sharing

[33] مرفق ملف قرية الشلفاطية – اللاذقية

https://docs.google.com/document/d/1tpxNhxvfVda3mXu4N2FdFSWdNeC6ShjT/edit?usp=sharing&ouid=104254320809383879892&rtpof=true&sd=true

- قتل جماعي طال النساء والأطفال والشبان والشيوخ، ما أسفر عن قتل 44 مدني.
- حرق وتدمير للممتلكات والمنازل والمحلات.
- سرقة المنازل والممتلكات الخاصة والسيارات والمعدات الزراعية.

في الملف المرفق بعض الفيديوهات والصور للضحايا. **مرفق قرية برابشبو**[34]

حي الدعتور اللاذقية

بتاريخ 2025/03/07 دخلت قوات الأمن العام ووزارة الدفاع ومسلحين ينتمون لفصائل مسلحة أخرى إلى حي الدعتور في مدينة اللاذقية وقاموا بإطلاق النار بشكل عشوائي على المنازل ومن ثم بدئوا باقتحام المنازل عشوائياً، وإخراج الشبان وجمعهم، وتوجيه شتائم لفظية واعتداءات جسدية على أساس طائفي، ومن ثم إطلاق النار عليهم وقتلهم، ما أدى إلى مقتل 65 مدنياً من بينهم أطفال ونساء وشبان وشيوخ، بالإضافة إلى اختفاء قسري لعدد منهم 13 مدني وآخرون لا يزال مصيرهم مجهول حتى الآن ومنع الأهالي من دفن موتاهم، حيث بقيت الجثث عدة أيام ولم يسمح للأهالي بدفنهم أو سحبهم من الشوارع. **مرفق حي الدعتور**[35]

المجازر التي حصلت بقرى منطقة القرداحة – محافظة اللاذقية:

بتاريخ 2025/3/07 دخلت هذه الأرتال العسكرية وفصائل تنتمي للفرقة 25 (العمشات) والفرقة 76(الحمزات) إضافة إلى عناصر من الأمن العام ووزارة الدفاع إلى قرى ريف القرداحة (قبو العوامية، عين العروس، بني عيسى وقرى أخرى) حيث بدأوا بإطلاق النار بشكل عشوائي مستخدمين الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة

---

[34] مرفق ملف قرية برابشبو – اللاذقية
https://docs.google.com/document/d/1qtFftxy03JpJYbr77EL-7lEz2OM_wHwb/edit?usp=sharing&ouid=104254320809383879892&rtpof=true&sd=true

[35] مرفق ملف حي الدعتور – اللاذقية
https://docs.google.com/document/d/1S0rt-f7TDLIvUeUbvivtnmnODBiDKnkC/edit?usp=sharing&ouid=104254320809383879892&rtpof=true&sd=true

وقتلوا عائلات بأكملها، وحرقوا المنازل والأراضي الزراعية، ونهبوا الممتلكات، ورموا الجثث بالطرقات، ومنعوا الأهالي من دفن موتاهم، حيث بقيت الجثث عدة أيام ولم يسمح للأهالي بدفنهم أو سحبهم من الشوارع.

قرية قبو العوامية

في مقابلة أجراها فريق التوثيق مع (زرقة السباهي) 85 عاماً من قرية قبو العوامية، والتي تم قتل أبناؤها سهيل صالح ريحان 35 عاماً وكنان صالح ريحان 32 عاماً وحفيدها لمك محمد ريحان 19 عاماً.

تقول السيدة: "كنا نجلس أنا وأبنائي سهيل وكنان ومحمد وحفيدي (لمك) عندما اقتحم مسلحون منزلنا وهم يصرخون "يا علوية يا خنازير أين السلاح"، أخبرناهم أننا لا نملك سلاحا، فأخذوا (سهيل وكنان ولمك) خارج المنزل، وبدأوا بضربهم وتعذيبهم وإهانتهم لفظياً، ثم قمت باللحاق بهم راجيةً إياهم أن لا يقتلوهم، لكنهم قاموا بإطلاق النار عليهم وقتلهم بدم بارد".

في فيديو موثق يظهر فيه الجناة وهم يتفاخرون بقتل أبناء السيدة زرقة وهي تقول لهم: "الله لا يسامحكم" ويقول لها أحد الجناة: "هؤلاء أبناءك، سوف نقتل كل علوي"، فقالت وهي تهز برأسها: "إن شاء الله"، ليقول لها القاتل: "أنتم من بدأ، انتوا غدارين"، لترد عليه "فشرت، نحن لا نغدر".

بقيت السيدة (زرقة) تحرس جثث أبنائها في الطريق خوفاً من التنكيل بجثثهم أو رميهم أو دفنهم في مقابر جماعية. فجر اليوم التالي، بدأت بسحب جثثهم إلى داخل منزلها الواحد تلو الآخر، حيث بقيت جثثهم في المنزل 3 أيام دون أن يسمحوا لها بدفنهم، بل أنهم كانوا يأتون إليها يوميا ويسخرون منها ومن موت أبنائها. بعد 3 أيام سُمح لها بدفنهم خلف حديقة المنزل، حيث استطاعت لاحقاً نقلهم لدفنهم في مقبرة القرية.

عندما سألنا السيدة (زرقة)، كيف امتلكتِ هذه الشجاعة لمواجه الجناة؟ قالت: "نحن لا نغدر، لقد استفزّني المسلح عندما قال /أنتم تقتلون أهل السنة/، ونحن لا نفعل ذلك". ثم أكملت قولها: "في الوقت الذي قتل فيه أبنائي وحفيدي، كان هناك ثلاث عائلات من قرية سرمدا من إدلب متواجدين في منزل ابني أيمن، لقد التجئوا إلينا في الليلة

السابقة، ونحن لا نعرفهم من قبل، حيث دخلوا القرية هرباً من الاشتباكات التي حصلت في الأمس، وقمنا باستضافتهم في منزل ابني"، وتابعت قائلة: "الغدار هو من يقتل الآخر بدون ذنب". ثم بكت وقالت: "لا أريد لأي أم أن تبكي أبناءها، نحن دعاة سلام، ولا ذنب لنا بما حصل".

وبالمحصلة وقعت الانتهاكات ذاتها التي حدثت بكل قرية تم اقتحامها

- قتل جماعي لعائلات بأكملها بما في ذلك أطفال ونساء وشيوخ.
- انتهاكات جسدية ولفظية مبنية على أساس طائفي.
- تعذيب ومعاملة غير إنسانية ومحطة بالكرامة.
- بقاء الجثث في الطرقات عدة أيام ومنع الأهالي من دفنهم.
- نهب وسرقة المحلات والمنازل والمقتنيات الشخصية.
- وقوع عمليات حرق للمحلات والمنازل.
- وقوع دمار كبير بالممتلكات والأراضي الزراعية.

تم تسجيل 42 ضحية (قتل خارج الأطر القانونية)، منهم أطفال، نساء وشباب وشيوخ في قرية قبو العوامية، والعدد غير نهائي.

قرية عين العروس

وفقا للشاب (زين)، أحد الناجين من قرية عين العروس في القرداحة بتاريخ 2025/3/06: "سمعنا صوت إطلاق نار واشتباكات ولم نكن نعرف ما الذي يجري، واستمرت أصوات الاشتباكات طوال الليل. وفي اليوم التالي بتاريخ 2025/3/07 دخلت فصائل عسكرية تابعة لإدارة العمليات العسكرية برفقة فصائل أخرى منضوية تحت إدارة جيش الجولاني، حيث قاموا بقتل المدنيين العزل ونهب المنازل ومن ثم حرقها. لقد قتلوا عائلات بأكملها ولم يميزوا بين نساء أو أطفال أو شيوخ".

يقول زين: "عندما وقعت المجزرة، كنت عند بيت جدي الذي يبعد ثلاثة كيلومترات عن بيت أهلي. في الرابعة عصراً اتصلت بي والدتي وأخبرتني أن المسلحين اقتحموا منزلنا وأخذوا والدي (ع .أ – 61 عاماً) وقتلوه في الشارع، إضافة لقتلهم لكل من صادفوه من شباب ورجال وأطفال في القرية. حاولت التواصل مع والدتي عدة مرات

لاحقاً، لكن لم أتلق أي رد. وعندما هدأت الأوضاع في اليوم التالي، مشيت عبر طرق فرعية ووصلت إلى المنزل، فوجدت والدتي المقعدة (خ .ج 59 عاما) وأختي (ج. أ 28 عاما) وزوجة عمي مقتولين، وقد تم سرقة هواتفهم النقالة والذهب ومبالغ مالية. وأما جثة والدي فبقيت في الشارع على مسافة 20 متراً من منزلنا لمدة ثلاثة أيام وتم منع دفن الجثث بأوامر من عناصر الأمن، وحسب قولهم؛ لكي تكون عبرة لنا، واصفين الجثث بالفطائس".

وفي شهادة أخرى تقول السيدة صفاء: "في البداية دخل إلى منزلنا مجموعة مسلحة يرتدون لباس عسكري، وأخذوا الهواتف النقالة، لكنني استطعت إخفاء هاتفي، وطلبوا رؤية البطاقة الشخصية لوالدي، ومن ثم قاموا بكسرها عمداً. وعندما لاحظوا أن زوجة أخي (هـ.ع) ترتدي حجاب على رأسها، فسألوها: لماذا أنت محجبة؟، فأخبرتهم أنها تنتمي للطائفة السنية، وهي من ريف دمشق، لكنها متزوجة من علوي، وعائلة زوجي لا علاقة لهم بشيء، وهم أيضا صائمون"، فخرجوا من المنزل. وعلى مدار اليوم دخلت عدة مجموعات إلى منزلنا وفي كل مرة كانوا من جنسيات مختلفة، منهم سوريون حيث أن البعض يتحدث بلهجة منطقة إدلب أو بلهجة دير الزور، وكل مرة تخبرهم زوجة أخي بالرواية السابقة ذاتها. وعندما هدأت الأوضاع اتصلنا بمن تبقى من أهالي القرية ليأتوا ويختبؤوا في منزلنا".

استطعنا معرفة 41 ضحية (قتل خارج الأطر القانونية)، منهم أطفال، نساء، وشباب، وشيوخ في قرية عين العروس في القرداحة، والعدد غير نهائي.

وثائق عن عدد بعض الضحايا ووثائق حول المجزرة في قرى القرداحة .مرفق ملف القرداحة[36]

ثالثاً : المجازر التي حصلت بقرى منطقة بانياس – محافظة طرطوس:

[36]مرفق ملف منطقة القرداحة – اللاذقية

https://docs.google.com/document/d/1W0LEByJWdmMxWDUPNL7cH1o5Ems_l614/edit?usp=sharing&ouid=104254320809383879892&rtpof=true&sd=true

بتاريخ 2025/03/07 استيقظ أهالي بانياس – أحياء القصور والمروج ومساكن الشرطة وحريصون، حمام واصل، بارمايا، وقرى أخرى، على مداهمات نفذتها عناصر مسلحة من الأمن العام ووزارة الدفاع وفصائل متطرفة تابعة لها مثل الفرقة 25 والفرقة 76 وفصائل أخرى أجنبية.

شهدت المدينة العديد من الانتهاكات:

- تم قتل عائلات بأكملها، بما في ذلك النساء والأطفال والشيوخ، وقتل أطباء ومهندسين وأكاديميين ومعلمين. حيث تم قتل أكثر من 100 شخص ببانياس وتم التحقيق من أكثر من 32 حالة قتل بحي القصور فقط من قبل منظمة العفو الدولية، وهي عمليات قتل متعمدة ومستهدفه للطائفة العلوية.
- وفقا لتقرير صدر عن منظمة العفو الدولية الصادر بتاريخ 3 أبريل 2025 :"قتلت ميليشيات تابعة للحكومة أكثر من 100 شخص في مدينة بانياس الساحلية يومي 8 و9 مارس/آذار 2025، وفقًا لمعلومات تلقتها منظمة العفو الدولية. حققت المنظمة في 32 عملية قتل، وخلصت إلى أنها كانت متعمدة وموجهة ضدّ الأقلية العلوية وغير مشروعة.
- حدثت انتهاكات كبيرة من سرقة وحرق وتدمير المنازل والسيارات والمحلات التجارية.
- اعتقالات جماعية: حيث أن عدد كبير من المدنيين لا يزال مصيرهم مجهولا لتاريخ إعداد التقرير.
- تحدث الشهود الذين أدلوا بشهادتهم: أن الجثث كانت منتشرة على الطرقات وأن عمليات القتل كانت مروعة بحق المدنيين العزل. وفي رواية لأحد الشهود أن عائلتين تم قتلهم رمياً بالرصاص وأن أشلاء أجساد الأطفال كانت تملأ المكان بينما نجت طفلة واحدة فقط كانت في حالة من الصدمة لما رأته.
- وفقا للسيدة فضة أحد سكان حي القصور: "ما حصل كان إبادة جماعية بحق العلويين، لكن من أنقذ حياتي وساعدني لكي أسعف ابني هو من أبناء الطائفة السنية."

وتكمل السيدة: " بتاريخ 2025/3/9 الساعة الثانية عشرة ظهراً سمعنا إطلاق نار فهربنا إلى الطابق الرابع حيث تسكن عائلتين من إدلب وحلب، اختبأنا لدى العائلة الإدلبية وكنا ثمانية أشخاص، عندما دخل المسلحون اضطرت صاحبة المنزل أن

تكذب على المسلحين وتقول لهم أننا جميعا ننتمي للطائفة السنية لتنقذ حياتنا. في هذه الأثناء اتصلت بابني (يزن) ، وأخبرني أن المسلحين قد دخلوا إلى مبناه وأنه في المنزل مع زوجته وابنته وعائلة أخرى معهم. وعندما هدأ إطلاق النار حاولت عدة مرات الاتصال بيزن لكن بدون جواب. وبعد حوالي ساعة عدت إلى منزلي، كان المسلحون قد نهبوا كل ما في المنزل، وأضرموا النار بداخله. حاولنا جميعاً إطفاء النيران ثم اتصلت بابني عدة مرات وأيضا دون جواب، فأدركت أن أمراً ما قد حصل معه. اتصلت مع شخص من سنّة بانياس (ع) وطلبت منه الذهاب إلى منزل ابني للاطمئنان عنه، بعد عدة دقائق جاء الرجل وأخبرني أن أمرا ما قد حصل في المبنى الذي يسكن به ابني، فذهبت برفقة (ع) إلى منزل يزن، وعندما فتحنا الباب خرجت أمامنا الطفلة ذات الأربع أعوام ونصف وهي ابنة العائلة الأخرى الموجودة في منزل يزن ووجها مليء بالدماء."

تكمل السيدة: "لقد قُتل ابني (يزن وزوجته وطفلتهما ذات السنة وسبعة أشهر)، بينما قُتل الرجل (ك .س) وهو مهندس وزوجته وابنه ذو الثمانية سنوات، ونجت الطفلة ذات الأربع سنوات). وتتابع السيدة: "لقد كان منظراً مرعباً، فقد تم قتل السيدتين في الحمام، بينما ابنة ابني تم إطلاق النار عليها وهي في سريرها وجزء من جمجمتها مهشمة، أما الطفل الآخر كان ملقى على الأرض ومصاب بعدة طلقات نارية وجزء من جمجمته مهشم أيضا. ذهب (ع) للبحث عن ابني وصديقه على سطح المبنى بعد ملاحظته وجود آثار للدماء على الدرج المؤدي إلى السطح، كان ابني على قيد الحياة لكنه مصاب بعدة طلقات نارية وبجانبه ستة جثث لأشخاص آخرين.

قمت أنا و(ع) بإسعاف ابني يزن إلى المستشفى، وفي طريقنا إلى هناك اعترضتنا دورية تابعة للأمن العام وسألونا من هذا المصاب، هل هو علوي خنزير أو فطيسة، أجابهم (ع) بأن أمه من الطائفة السنية، فسمحوا لنا بالعبور بعد أن استخدموا عبارات طائفية ومسبات، وفي المستشفى أخبرني الطبيب أن وضع يزن خطير، وبعد مضي ساعات فارق ابني الحياة." وعند سؤالنا السيدة عن سبب سحب الرجال إلى السطح وقتلهم هناك، أجابت: "عرفنا لاحقا أن أنصار الشرع أطلقوا شائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي وإعلامهم المنحاز أن شباب بانياس كانوا يقنصون المسلحين من

أسطح المباني"، ووفقا للسيدة أن هذا الكلام عار عن الصحة وأن هناك شيء ممنهج ضد أبناء بانياس ليبرروا المجازر.

ما حصل في بانياس كان أمراً وحشياً، حيث تم قُتل مدير المصرف التجاري في بانياس (المحامي محسن محمود ضوّا) وأولاده (حيدره محسن ضوّا – ميسرة محسن ضوّا) واثنين من جيرانه، ومن ثم تم حرق الجثامين في إحدى شوارع حي القصور. وقد ذكر العديد من الأهالي أن هناك حالات أخرى لحرق جثث.

وثائق وإثباتات حول مجزرة بانياس. مرفق ملف بانياس[37]

رابعاً : المجازر التي حصلت بقرى منطقة جبلة في محافظة اللاذقية:

في نفس الوقت تعرضت قرى جبلة: (حميميم، قرفيص، حريصون، الصنوبر، زاما، بستان الباشا وحي الرميلة، إضافة إلى حي العسالية وحي العمارة بمدينة جبلة) لهجمات من قبل قوات الأمن العام ووزارة الدفاع والفصائل المتطرفة التابعة لها.

يقول أحد الشهود: "دخلت فصائل مسلحة، البعض منها ينتمي للحمزات والعمشات، إضافة إلى قوات تابعة لجيش الشرع، وقاموا بقتل الأهالي بشكل عشوائي وسرقوا السيارات والمنازل، ودخلوا إلى مقام يخص الطائفة العلوية وبدئوا بالصراخ "يا علوية يا كفار" ثم أطلقوا النار على الأهالي.

تقول السيدة (ر.ز) بشهادتها وهي من صنوبر جبلة: "دخلت مجموعة مسلحة إلى قريتنا البعض منهم يرتدي لباس عسكري وبينهم أجانب كانوا يقولوا لنا "انتو علوية خنازير سوف نقتلكم "، وسرقوا كل ما لدينا. وكان بينهم أمير هو من يقرر من يتم قتله. خلال الاقتحام دخلت عدة مجموعات وهم عدة جنسيات. سألني أحد المسلحين هل أنت علوية أم مرشدية؟ أجبته: "أنا علوية". ثم سألني ما اسم المقام الموجود بالقرية؟ أجبته:" أنه مقام (الشيخ محمد العجي). قال:" خلي إيران تنفعكم". ثم سألني هل عرفتي من أنا ؟ أجبته: "نعم أنت أبو عمشه" قال:" أحسنت". تقول السيدة لقد قتلوا

---

[37]مرفق ملف منطقة بانياس – طرطوس

https://docs.google.com/document/d/1-EwBGqKaRxaUqDpCM3Fnlct-U2OBzMF3/edit?usp=sharing&ouid=104254320809383879892&rtpof=true&sd=true

عدد كبير من عائلتي ومنهم والدة زوجي لأنها كانت تصرخ وتبكي على أبنائها طلبوا منها السكوت ولم تستطع التوقف عن البكاء. سألوها، كم ولد لديك أجابت 5 فأطلقوا عليها 5 رصاصات.

في شهادة السيدة جميلة، وهو اسم مستعار حفاظا على سلامتها: "كنت بزيارة أنا وأبي وأمي لبيت خالي في قرية الصنوبر، عندما استيقظنا على تكبيرات في الجوامع تدعو للجهاد ضد العلويين، وبعد ساعة دخلت مجموعات مسلحة قتلت أبي المصاب بالسرطان وأمي وخالي وأبنائه الاثنين. اختبأت أنا وزوجة خالي في العلّية وبعد ساعة ونصف جاء مسلحان ووجدانا فبكيت ورجوته ألا يقتلونا، فأشفق عليّ وأخبرني أن أهله قتلهم النظام السابق وأنهم هنا لينتقموا لكنه لن يقتلنا. ثم أخبرنا يمكنكم الهرب ليلا عندما ننسحب إلى بيت جارتكم من الطائفة السنية."

بينما روت لنا السيدة (م. س) من حي العمارة في مدينة جبلة أن عناصر من الأمن العام قاموا بقتل زوجها عدنان وأربعة أشخاص يسكنون في نفس البناء في منزلها أمامها وأمام ابنها البالغ من العمر سنتان.

تقول الصيدلانية (ن. ر): "كنا بزيارة لمنزل أهل زوجي في قرية قرفيص التابعة لجبلة، وسمعنا إطلاق رصاص ومدفعية ثقيلة وقنابل في منطقة بانياس القريبة من قرية قرفيص. دخل رتل عسكري تابع لوزارة الدفاع إلى القرية وقاموا بإطلاق النار الكثيف بشكل عشوائي على المنازل. اختبأنا جميعاً تحت الدرج لأن الرصاص قد خرق النوافذ والأبواب. هدأت الأصوات لمدة فقمنا بالصعود إلى الطابق العلوي، حيث جلسنا بعيداً عن النوافذ وكان معنا أطفال. تم طرق الباب، فنزل (ي.س) والد زوجي ليفتح لهم لكنهم قاموا بخلع الباب، كان المسلحون يرتدون لباس الجيش ويتكلمون اللهجة السورية. لم يجدوا سلاحاً فخرجوا، لكن بعد عدة دقائق دخلت عناصر أخرى وعددهم 15 عنصر تقريبا وسألوا زوج والدي هل أنتم علوية؟؟ بدئوا بإطلاق الرصاص فوق رؤوسنا و ترهيبنا وقالوا: "سوف نترككم بدون رجال، عندها بدأنا نرجوهم حتى لا يقتلوا رجالنا. قاموا بسرقة مبلغ 1700000 ليرة سورية وسرقوا كل ما وجدوه. طلبوا من النساء الصعود للطابق العلوي والرجال بقوا في الطابق السفلي ثم قاموا بقتل زوجي ووالده وأخيه.

أحد عناصر الهيئة سأل الذي أطلق النار على الرأس: لماذا فعلت هذا؟ فأجاب: "علوي لا يستحق أن يعيش". في حين أن مسلحا آخر قام بتصوير فيديو لوالدة زوجي ونشر على وسائل التواصل الاجتماعي وهي تبكي أبناءها وزوجها. يظهر صوت القاتل بالفيديو وهو يقول لها:" جففي دمه".

الانتهاكات التي نجمت عن الإبادة الجماعية بمدينة جبلة:

القتل العمد خارج الأطر القانونية يقدر عدد الضحايا بالعشرات تمكنا من توثيق (231 حالة قتل في قرية صنوبر جبلة، 22 حالة قتل في قرية قرفيص و 11 حالة قتل في قرية بستان الباشا) هذه الأرقام ليست نهائية ولم نستطيع التأكد من عدد الضحايا في باقي مناطق جبلة. شبان، رجال وأطفال ونساء وشيوخ (العدد غير نهائي).

-إضافة إلى سرقة المنازل والممتلكات، وحرق المنازل والمحلات التجارية والسيارات.

- انتهاكات لفظية مبنية على أساس طائفي، تعذيب، اختفاء قسري، تهجير قسري. مرفق ملف جبلة[38]

خامساً: المجزرة التي حصلت في قرية الرصافة – منطقة مصياف – محافظة حماة:

نقلاً عن أهالي قرية الرصافة بتاريخ 2025/3/7 وصل رتل عسكري، مكون من ثلاث مجموعات مختلفة. قامت هذه العناصر بإطلاق نار عشوائي وكثيف، مما أثار حالة من الذعر بين السكان، ودفع البعض إلى محاولة الفرار من منازلهم، بينما اختبأ البعض الآخر.

[38]مرفق ملف جبلة – اللاذقية

https://docs.google.com/document/d/1k52XlU4zZ1bK0N3yBGoD1nBFIRzu4Ekl/edit?usp=sharing&ouid=104254320809383879892&rtpof=true&sd=true

بدأت العناصر المسلحة في تفتيش المنازل المطلة على الطريق العام.

قامت هذه المجموعات بعملية قتل جماعي، وسرقة 68 محل تجاري و500 أسطوانة غاز. وتم حرق ونهب وسرقة منازل وسيارات وممتلكات وهواتف نقالة ومواشي. تم قتل السيدة ميلانة محمد عاموري وأطفالها الثلاثة يحيى وزين العابدين وجواد ووالدة ميلانة السيدة مريم إبراهيم وطفل آخر من أقارب السيدة ميلانة كان يتواجد معهم في المنزل.

يروي السيد يوسف علي أحمد كيف تم قتل أبنائه الثلاثة: (عيد ومعن ومجد) من قبل المسلحين، حيث تم قتل الابن الأول وإرغام الأب على حفر قبره بدون استخدام أي وسيلة حفر. بينما بقيت جثث ابنيه الآخرين في الشارع لمدة 3 أيام دون السماح له بدفنهم.

وفي فيديو مصور آخر يظهر السيد رشيد سعد على أحد صفحات الفيس بوك يروي كيف قامت مجموعة مسلحة من عشرة أشخاص باقتحام منزله بطريقة وحشية وقاموا بالاعتداء على أطفاله واقتيادهم إلى مكان مجهول. وعندها صادفتهم مجموعة أخرى، فقامت بإعادة الطفل الصغير المصاب بالسرطان إلى والده، لكنهم احتفظوا بالأخ الكبير. وفي تمام الساعة الرابعة بعد الظهر تم التواصل مع الأب ليخبره أحد الجناة بأنه تم قتل ابنه الكبير الذي بقي برفقتهم، وعندما ذهب لإحضار الجثة وجد أنه تم شق صدره وانتزاع قلبه ووضعه بجانب الجثة. بالمرفق أدناه وثائق وشهادات توضح الانتهاكات بقرية الرصافة .رقم مرفق ملف الرصافة[39]إضافة إلى مجزرة في قرية التويم 2025/3/7 راح ضحيتها 33 مدني.

القرى التابعة لمدينة القدموس بتاريخ 9 أذار 2025[40]

[39]مرفق ملف قرية الرصافة – منطقة مصياف – محافظة حماة

https://docs.google.com/document/d/18stIOTJRzk88GFsHx6CS3-Q8S6wHi_MI/edit?usp=sharing&ouid=104254320809383879892&rtpof=true&sd=true

[40] القدموس : https://docs.google.com/document/d/1InrQVC6n5U3vWzcMg0bQ1Yjz43AAtL_C/edit

بتاريخ 9 أذار 2025 بدأت الفصائل المسلحة التابعة لحكومة الشرع بالانسحاب من قرى برمايا وأسقلبه التابعة لمدينة بانياس باتجاه قرى القدموس حيث قاموا بارتكاب عدة انتهاكات بحق بعض القرى مثل (الحطانية) و (فنيتق) و (الميدان) و(حمام واصل).

قرية الحطانية:

بعد أن علم أهالي قرية الحطانية ما حدث بتاريخ 8/7 اذار من مجازر وتدمير لقرى (بارمايا، اسقبله، الشيباني) التابعة لمدينة بانياس والتي تبعد أقل من 15 كم متر عن الحطانية. هرب أهالي القرية إلى الأحراج والغابات المحيطة بالقرية خوفا من وصول المسلحين لهم وبقوا تقريبا يومين هناك ولم يبق في القرية إلا عدد قليل من المسنين.

بتاريخ 9 أذار 2025 صباحا، دخلت مجموعات مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام وفصائل العمشات مع أسلحة ثقيلة ومتوسطة وخفيفة.

قامت هذه الفصائل بإطلاق النار مباشرة على منازل القرية من خلال:

- استخدام أسلحة ثقيلة الدبابات عدد 2.
- وقصف بمدفع عيار 57 الذي نصب على الطريق العام.
- رشاش 23 عدد السيارات 6 .

أدى هذا القصف العنيف إلى حرق عدد كبير من البيوت والمحلات التجارية والسيارات والممتلكات.

تقول السيدة راما من قرية الحطانية (اسم مستعار) أحد الناجين:" لقد سمعنا ما حصل في قرى بارمايا واسقبله (7و 8 أذار) لذا هربنا إلى الأحراج والبساتين والوديان وبقينا هناك لمدة يومين بتاريخ 9 أذار 2025 دخل المسلحون قريتنا ثم سمعنا إطلاق نار كثيف من المدافع والرشاشات.

اكتشف المسلحون أننا هربنا إلى الأحراج فلاحقونا وتم قتل عدد من الأشخاص منهم (رامز حبيب حسن وزيد سلمان الأخرس ومحمد شعبان مصطفى). وتم قتل أشخاص

آخرين كانوا مختبئين في مقام ديني في القرية اسم المقام (الشيخ ضاهر)، منهم (ماهر علي حمود وعلي حافظ حسن) ومحمد رامز حسن وعلي سمير حسن ومحمد عدبية)."

تضيف السيدة راما (اسم مستعار): "مازالت الانتهاكات من قتل وخطف للمدنين مستمرة لتاريخ هذا اللحظة. وهناك عدد كبير من أهالي القرية هرب إلى لبنان لعدم إحساسهم بالأمان "

الانتهاكات التي حصلت في قرية الحطانية:

- تدمير (جرار – سيارة – منازل ومحلات)
- إطلاق النار على المواشي (خراف أبقار)
- حرق وتدمير 56 منزل.
- قتل 14 مدنيا بينهم امرأة.
- إصابة 5 مدنين بينهم طفل.
- سرقة الممتلكات الخاصة (المال، المواشي، السيارات، الأثاث)
- نهب المحلات التجارية. تم حرقها 47 محل تقريبا والعدد غير نهائي.
- – انتهاكات لفظية مبنية على أساس طائفي.

قرية الميدان

انتقل المسلحون لاحقا إلى قرية (الميدان) المجاورة لقرية (الحطانية)، كان أهالي القرية قد هربوا في الأحراج أيضا، تم قصف القرية بالأسلحة الثقيلة.

تقول السيدا رباب (اسم مستعار):"لقد هربنا من القرية بتاريخ 7 /3 واختبأنا في الأحراج والغابات، كانت القرية خالية من الأهالي شاهدنا الدبابات تقصف القرى ورأينا النيران تشتعل في بيوتنا، وحين علم المسلحون أننا نختبأ في الأحراج أطلقوا نيران المدافع علينا حتى

احترقت الأحراج، مما أدى إلى مقتل الطفلين (ليث عفيف عبود) عمرو ١٥سنة و(علاء عصام واصل) /١٦سنة و (احمد محمد قزعور) 75سنة، حيث تفحمت جثثهم بالكامل مما أثار الرعب لدى بقية الأطفال، لقد كان أمرا فظيعا للغاية."

وتكمل السيدة رباب (اسم مستعار):"أثناء الاقتحام عانى أطفالي من حالة نفسية صعبة كانوا يقولون لي: "ماما لا نريد أن نموت".

تخبرنا السيدة أنهم عانوا من نقص في الماء والغذاء، ولم يجرؤ قسم كبير منهم العودة للقرية حتى تاريخ 2025/3/14 حيث تم هدم وحرق الكثير من المنازل إضافة إلى سرقة الممتلكات.

نتائج الاقتحام على قرية الميدان:

- قصف مباشر من خلال الأسلحة الثقيلة على المنازل مما أدى الى حرق وتهديم عدد كبير من المنازل.
- سرقة المنازل والمحلات والممتلكات.
- قتل أربع أشخاص: الطفلين (ليث عفيف عبود) ١٥سنة و(علاء عصام واصل) 16سنة و(احمد محمد قزعور) ٧٥سنة تم قتلهم من خلال قذيفة دبابة، وبعد أسبوع وجد مختار القرية (سمير عباس) مقتولا رميا بالرصاص.
- تعرض الأطفال إلى أذى نفسي (حالات هلع). ويعاني معظمهم من سوء تغذيه.
- تهديم البنية التحتية بشكل كبير للقرية.
- انتهاكات لفظية مبنية على أساس طائفي.
- لا يوجد مأوى أو ماء أو كهرباء لكثير من العائلات في القرية.
- تهجير قسري.
- هروب عدد من أهالي القرية إلى لبنان.
- مازالت الانتهاكات مستمرة مثل قتل وخطف.

- سرقة الممتلكات الشخصية (مال، ذهب، أثاث منزل) نهب المحلات وتحطيمها.

قرية فنيتق:

بتاريخ 2025/3/9 حوالي الساعة 3 عصرا دخلت مجموعة مسلحة من إدارة العمليات العسكرية وعناصر الأمن العام إضافة إلى عناصر أجنبية منضوية تحت إدارة العمليات العسكرية إلى قرية فنيتق المجاورة لقرية الحطانية. تبعد عن مركز مدينة القدموس حوالي 6 كم. عدد سكانها حوالي 2000 نسمة ينتمون للطائفة العلوية.

وفقا لمقابلة مع السيد حليم وهو (اسم مستعار): " بتاريخ 2025/3/9 دخلت جماعة مسلحة تابع ل (فصيل الكرار) وجماعة أخرى تدعى (الحمزات). يكمل الشاهد: "لقد هرب جميع أبناء قريتنا إلى الأحراج والغابات حيث يبلغ عددهم حوالي 2500 نسمة. قام المسلحون بإطلاق نار عشوائي على أماكن اختبأ أهل القرية بقينا لعدة أيام هناك. لقد كان الطقس باردا جدا وأمطار غزيرة عانى الأطفال من ظروف صعبة تواصلنا مع الأمن العام محاولين إيجاد حل، لاحقا اخبرنا الأمن العام أن "هذه الفصائل تتبع لوزارة الدفاع ولا سلطة لنا عليهم" ثم تواصلنا مع المحافظ وأخبرناه بالوضع المأساوي الذي وصلنا له ليأتي الجواب من خلال نائبه، "لا أحد لديه سلطة على الفصائل"، بعد عدة أيام عاد بعض أهالي القرية بينما نزح البعض الآخر إلى قرى أخرى أكثر أمانا."

يختم الشاهد:" لقد سيطر الفصيل المسلح على 65 منزل ومنع الأسر من العودة الى منازلهم.

الانتهاكات التي حصلت في قرية فنيتق:

- تهجير قسري لعشرات العائلات.
- الاستيلاء على 65 منزل من قبل الفصيل الموجود بالقرية.
- تم حرق الأحراج وبعض الأراضي.
- حرق 3 منازل.

سرقة الممتلكات الخاصة، المال، الذهب، المواشي، الطعام، أثاث المنزل، المحلات.

– عنف جسدي حيث تم الاعتداء بالضرب على بعض الأشخاص من بينهم شخص مسن عمره 66 سنة وتم كسر أحد أضلاعه.

– انتهاكات لفظية مبنية على أساس طائفي.

ولغاية تاريخ إجراء المقابلة 2025/4/13 مازال إطلاق النار مستمرا بشكل عشوائي على المنازل والأحراج بدون أي سبب من قبل الفصائل المتواجدة بالقرية مما دفع بعض الأهالي للنزوح الى قرى أخرى.

حمام واصل:

بتاريخ 9 /3 / 2025 الساعة 11 ظهرا قامت الأرتال العسكرية تابعة للحمزات والعمشات مع قوات الأمن العام بالدخول إلى قرية حمام واصل مع أسلحة ثقيلة (رشاشات 23) ومتوسطة وخفيفة إضافة إلى (مسيرات الشاهين).

تم اطلاق النار بشكل مباشر على المنازل والمدنيين والأحراج حيث اختبأت أهالي القرية.

ووفقا لمقابلة أجريناها مع الشاهد عثمان (اسم مستعار):" لقد دخلت فصائل الحمزات والعمشات والأمن العام لقريتنا حيث أراد قائد الأمن العام بالمنطقة أن ينتقم لمقتل أخيه الذي قتل قبل عدة أيام. تم اطلاق النار بشكل جنوني على المنازل وتم حرق عدد كبير من المنازل ونهبها وقتل عدد من المدنيين العزل هرب قسم كبير من الأهالي إلى الأحراج بقوا يومين، لاحقا عاد قسم منهم وتم تهجير قسم أخر والاستيلاء على منازلهم.

الانتهاكات التي حدثت بحمام واصل:

- قتل خارج الأطر القانونية 10مدنين بينهم أطفال ونساء وشخص معاق.
- حرق وهدم عشرات المنازل.
- سرقة المنازل والمحلات ونهبها وسرقة الممتلكات الشخصية.
- تهجير قسري.

- انتهاكات لفظية مبنية على أساس طائفي.

قائمة غير حصرية بأسماء الضحايا من عدد من القرى التي حدثت بها المجازر[41]

C. التحليل القانوني (Legal Analysis)

1. الانتهاكات في ضوء القانون الدولي

- **إبادة جماعية وتطهير عرقي في سوريا وسط صمت دولي**

منذ تاريخ 7 آذار/مارس 2025 شهدت سوريا واحدة من أبشع المجازر الجماعية التي استهدف الطائفة العلوية التي شاركت بها قوات تابعة للجيش وقوات الأمن العام، وفصائل تابعة لوزارة الدفاع[42]. وقد أسفرت هذه المجازر العنيفة عن قتل مئات المدنيين عن طريق القتل العمد المباشر العشوائي، بينهم نساء وأطفال وشباب وشيوخ، إلى جانب عمليات تهجير قسرية، ونهب ممتلكات، وحرق محلات تجارية ومنازل وأراضي زراعية، واختطاف عشرات المدنيين من بينهم أطفال ونساء، وحرق مدارس ومستشفيات، وتعذيب وتنكيل بالجثث، وانتهاكات لفظية مبنية على أساس طائفي، وقطع الماء والكهرباء ووسائل الاتصال والأنترنت، وتدمير شامل للبنية التحتية. فيما بدت أنها حملة ممنهجة للإبادة الجماعية والتطهير العرقي وجرائم ضد الإنسانية، وعملية تغيير ديموغرافي، ورغم فداحة هذه الجرائم، قابلها المجتمع الدولي بصمت رهيب.[43]

---

[41] https://drive.google.com/file/d/13ffn61rwYAsQOqs49GFRHPcobN50Bs8y/view?usp=drive_link

[42] **إضافة للكتائب غير السورية وهيئة تحرير الشام، شملت أوامر القيادة العسكرية والأمنية كل من الفصائل السورية** التالية: فرقة العمشات (سوريا) فرقة الحمزات (سوريا) حركة أحرار الشرقية (سوريا) فرقة المنتصر بالله (سوريا) فرقة محمد الفاتح (سوريا) فرقة السلطان مراد (سوريا).

[43] حرق ممتلكات خاصة وتدمير البنى التحتية:

https://drive.google.com/file/d/15UAtt4fwPA4oSB6RyHejkVp-8vzUODo0/view?usp=sharing

https://drive.google.com/file/d/10kmyxBHOZWj3JCe_HhEmEVce33_du9II/view?usp=sharing

https://drive.google.com/file/d/1s45HzyLOtGKwRIcEjUsWtAQVVMMSTJ1T/view?usp=sharing

ورغم التواصل اليومي مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بما جرى، ما زال موقف المفوضية ولجان التحقيق المستقلة المنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان لم يكن بالمستوى المطلوب.

2. التوصيف القانوني للانتهاكات

- **الإبادة الجماعية: جريمة دولية موصوفة**

وفقاً لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948، تُعرَّف الإبادة الجماعية بأنها أي فعل يُرتكب بقصد تدمير مجموعة قومية أو عرقية أو دينية كلياً أو جزئياً، وتشمل:

- **القتل الجماعي واستهداف أفراد المجموعة بشكل مباشر.**
- **إلحاق أذى جسدي أو نفسي جسيم بأفراد المجموعة.**
- **فرض ظروف معيشية قاسية تؤدي إلى القضاء عليهم تدريجياً.**
- **منع التناسل داخل المجموعة عبر العنف الجنسي أو التهجير القسري.**
- **نقل الأطفال قسراً إلى جماعات أخرى بهدف طمس هويتهم.**

ما حدث في سوريا، من مجازر جماعية واستهداف ممنهج للمدنيين العلويين، ينطبق عليه التعريف المحدد في الاتفاقية ضد التطهير العرقي ويعتبر جريمة إبادة جماعية بكل المقاييس القانونية. حيث لا تقتصر عمليات الإبادة على القتل المباشر، بل تشمل ممارسات منهجية لمسح الهوية الثقافية والدينية للطائفة العلوية. وهو ما لم يخفه جيش الشرع من خلال الفيديوهات التي نشرها مقاتلوه خلال وبعد تنفيذ المجزرة. في أحد الفيديوهات يخرج أحد المقاتلين من أحد المنازل في قرية الصنوبر في محافظة اللاذقية بعد أن ارتكب مجزرة بحق سكانه المدنيين يقول حرفيا: "نحن نقوم بتطهير عرقي، ويخاطب رفاقه، لا تأخذوا أي أسير، لا نريد أسرى"[44].

[44] فيديو لأحد المقاتلين من أحد المنازل السكان في قرية الصنوبر في محافظة اللاذقية بعد أن ارتكب مجزرة بحق سكانه المدنيين يقول حرفياً: نحن نقوم بتطهير عرقي، ويخاطب رفاقه، لا تأخذوا أي أسير، لا نريد أسرى.
https://drive.google.com/file/d/19PkxeoPaFA0aakqUMj2sr7bSaDPBTG8K/view?usp=sharing

في فيديو آخر يظهر أحد مقاتلي جيش الجولاني بعد حدوث المجزرة مستنكراً أفعال رفاقه من قتل للأطفال والنساء والمدنيين، ويشير باتهامه بشكل مباشر لعناصر فرقة العمشات والحمزات التابعة للجيش الوطني سابقة الذكر[45]. وثمة بنك معلومات قمنا بتوثيقه بشكل يظهر السياسة التحريضية العامة على القتل من قبل الجماعات المسلحة التي توجهت للساحل السوري، من مختلف الفصائل العسكرية المشاركة.

- **هل التطهير العرقي: سياسة متعمدة أم فوضى حرب؟**

التطهير العرقي هو إزالة مجموعة عرقية أو دينية من منطقة جغرافية محددة بوسائل العنف والإرهاب"، وهو ما يحدث الآن بشكل واضح في الساحل السوري وأماكن أخرى لتواجد أبناء الطائفة العلوية، في حمص وحماة، حيث يتم تهجير الأقليات قسراً. إن التهجير القسري للعلويين من بعض المناطق، وعمليات القتل العشوائي التي تستهدفهم، والاستيلاء على منازلهم وممتلكاتهم، ليست مجرد نتائج جانبية للحرب، بل هي سياسة ممنهجة تستهدف وجودهم بشكل مباشر[46].

3. تحديد مسؤولية الأطراف الفاعلة

تأكد لنا من الشهادات والصور والتصريحات المختلفة المشاركة الفاعلة في القتل والسرقة وحرق البيوت من قبل:

- فرقة المشاة.
- الفرقة 62 (فرقة العمشات وسليمان شاه سابقا) بقيادة العميد محمد الجاسم الملقب (أبو عمشة) وأشقائه الثلاثة. وفرقة السلطان مراد بقيادة فهيم عيسى
- الفرقة 76 (فرقة الحمزات سابقا) بقيادة العميد سيف الدين بولاد.

---

[45] فيديو لأحد مقاتلي جيش الجولاني يستنكر مجازر رفاقه بحق المدنيين

https://drive.google.com/file/d/1XP7TR7Dr9RTd76_uupj9rv7urqqxVVsb/view?usp=sharing

[46] أثناء تحرير التقرير، وردتنا معلومات موثقة بالشهود عن استمرار عمليات التهجير حتى اللحظة، ويجري إسكان مجموعات استقدمت من محافظة الرقة، مع استقدام هيئة تحرير الشام لإحدى شركاتها العقارية للاستثمار العقاري في المنطقة. هذا التغيير الديمغرافي جرى رصده من فريق التقصي قبل ذلك في قرية تسنين ثم العزيزية وارزة (التي جرى إسكان أهالي بلدة خطاب فيها)

- جيش المجد أو ما يدعى بفرقة الساحل بقيادة العقيد ياسر عبد الرحيم (الذي شارك من قبل كمرتزق في المعارك في ليبيا) .
- فرقة المنتصر بالله وفرقة محمد الفاتح وحركة أحرار الشرقية.
- الفصائل غير السورية:
- كتيبة أبو يعقوب التركي (تركيا). الحزب الإسلامي التركستاني (الصين).
- حركة مهاجري السنة في إيران (إيران). –ألوية الأوزبك (أوزبكستان).
- ألوية القوقاز (روسيا). – الجماعة الألبانية (ألبانيا). – جماعة البلوش (باكستان). – كتيبة مغاوير المغرب (المغرب). – جماعة عتبة بن فرقد الأذربيجانية (أذربيجان).ألوية الغرباء (جنسيات مختلفة بما فيها أوربيين).– الجماعة الطاجيكية (طاجيكستان).
- إضافة إلى استجابة عدد من الرعاع المشحونين طائفيا، لنداءات خطباء المساجد غير السوريين، التابعين لوزارة الأوقاف والمكلفين بالخطب في مختلف المدن السورية والذين يحملون فكرا متطرفا أو عصبيات ثأرية محلية.
- تحركت هذه الفصائل ليل يوم 2025/3/6 مع أسلحة خفيفة ومتوسطة وثقيلة إلى بعض قرى الساحل.
- بتاريخ 2025/3/7 دخلت هذه الفصائل من عدة محاور بنفس الوقت.
- أولا: من محور إدلب إلى ريف اللاذقية منطقة الحفة طريق 4M.
- ثانيا : من محور حماة باتجاه بيت ياشوط وقرى جبلة.
- ثالثا : من محور حمص باتجاه طرطوس.
- رابعا: محور مصياف وادي العيون.

- **التطهير الطائفي كممارسة يومية**

إن ما تتفق عليه مجمل الشهادات المباشرة والتوثيقات السمعية البصرية والمعطيات الميدانية التي وثقها أعضاء الفريق في الداخل، تؤكد على الممارسة المنهجية في مختلف مناطق الساحل لجريمة القتل العمد للمدنيين من العلويين بوصفهم كذلك، وبغض النظر العمر أو الجنس، كذلك تتفق المعطيات الموثقة على ممارسة سرقة المنازل والممتلكات، حرق المنازل

والسيارات والمحلات التجارية، التعذيب والمعاملة اللا إنسانية والحاطة بالكرامة، التعرض لسلامة النفس والجسد من التهديدات والشتائم اللفظية إلى الضرب والاعتداء الجسدي، الخطف والاختفاء القسري، والتهجير القسري للسكان من مناطق سكناهم. إضافة لسياسة التجويع عبر نهب المواد الغذائية والدوائية، بل وحرمان المزارعين من أبناء الطائفة العلوية من الوصول إلى مصادر رزقهم واستثمار أراضيهم ومزارعهم. حيث ما زالت دوريات المسلحين تمر في المناطق الزراعية وتقوم بإطلاق الرصاص في عمليات ترهيب واضحة. ومن الملاحظ أيضا عدم قبول تسجيل حالات الولادة أو الوفاة من قبل السلطات الرسمية في السجلات المدنية.

كل هذه الانتهاكات دفعت أعداد كبيرة من الطائفة العلوية للهروب إلى لبنان.

اللاجئون إلى لبنان

قامت "لجنة المتابعة الإنسانية وحقوق الإنسان" بالتواصل مع زميلات وزملاء في لبنان للتحرك العاجل لتأمين ما يمكن لمساعدة آلاف اللاجئين السوريين إلى لبنان. أما على الصعيد الحقوقي فقد طلبت إلى حقوقيين لبنانيين وإلى الزميل نبيل رجب، القيادي المعروف في الحركة البحرينية والدولية لحقوق الإنسان التوجه للمنطقة، وبعد زيارة ميدانية قام بها لشمال لبنان أرسل لنا تقريرا مكثفا فيما يلي نصه:

العلويون الناجون من المذابح الطائفية في سوريا واللجوء إلى لبنان

(تقرير ميداني، الحقوقي نبيل رجب)

بالتعاون مع حقوقيين مقيمين خارج البلاد، قمت بزيارة ميدانية إلى المناطق اللبنانية المحاذية للحدود السورية، التي استقبلت نازحين من أبناء الطائفة العلوية الفارّين من المذابح والانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة التابعة لنظام الحكم الجديد في سوريا. هدفت الزيارة إلى توثيق شهادات الضحايا، والوقوف على أوضاعهم الإنسانية، والسعي لإيصال أصواتهم إلى "لجنة المتابعة الإنسانية وحقوق الإنسان" والمنظمات الدولية، في ظل صمت ملحوظ من المجتمع الدولي، وخوف دائم يخيّم على حياة هؤلاء الناجين، أو من بقي منهم داخل الأراضي السورية.

استغرقت الرحلة من العاصمة بيروت أكثر من ساعتين ونصف للوصول إلى قريتي تلبيرة والمسعودية، المحاذيتين للحدود السورية، وهما من أولى نقاط الاستقبال للنازحين القادمين من الساحل السوري إلى الشمال اللبناني. وقد لجأ هؤلاء المنهكون إلى قرى علوية فقيرة أصلًا بفعل التدهور الاقتصادي في لبنان، ما فاقم الضغط على المجتمعات المضيفة، حيث تجاوز عدد الوافدين في بعض الأحيان أعداد السكان المحليين بأضعاف.

حرصًا على سلامة النازحين واللاجئين، امتنعنا عن ذكر أماكن الإيواء أو نشر صور وأسماء الأشخاص، نظرًا لقرب هذه المواقع من الحدود السورية، ما يجعلها عرضة للاستهداف والانتقام من قبل الجماعات المسلحة. ورفض معظم من التقيت بهم التصوير أو الإدلاء بشهاداتهم المصوّرة خوفًا على ذويهم في الداخل السوري، وكان الخوف بادياً على ملامحهم حتى عند الحديث مع وسائل الإعلام.

رغم لجوئهم إلى مناطق تُعدّ "آمنة"، لا تزال حالة القلق والترقّب تسيطر عليهم، خاصة بسبب قربهم من الحدود واحتمال تعرّضهم لهجمات جديدة. بعضهم اضطر لاحقًا للنزوح مجددًا إلى مناطق أبعد، بعد أن توفرت لهم فرص عمل أو مأوى أكثر أمانًا.

في المواقع التي زُرتها، افترش النازحون الأرض الرطبة والباردة داخل غرف مهجورة، وصالات، ومطابخ، وحتى حمامات، أو في أحواش مكشوفة، وسط ظروف صحية مأساوية. وكان بينهم العديد من النساء والأطفال والمسنين الذين أنهكهم المرض. يعيش هؤلاء في الوقت الراهن أوضاعًا إنسانية قاسية، ويتجمّعون في مراكز الإيواء للحصول على وجبة بسيطة يقدمها بعض وجهاء القرى أو منظمات إنسانية محدودة، وسط طوابير طويلة ومشهد يعكس واقعًا لا يليق بضحايا مجازر طائفية.

رفض كثير منهم فكرة العودة إلى سوريا في ظل انعدام الضمانات الأمنية، خصوصًا بعد فصلهم من وظائفهم على خلفيات طائفية، وحرمانهم من أي مصدر دخل. وتشكل هذه الموجة امتدادًا لنزوح سوري مستمر منذ سنوات إلى لبنان، لكنها ازدادت في وقت كان يُفترض أن يؤدي وصول النظام الجديد إلى التهدئة، لا إلى مزيد من الاستهداف والعودة الآمنة للاجئين السوريين.

التقيت بعدد من الناجين، بعضهم يحمل إصابات جسدية واضحة نتيجة طلقات نارية أو تعذيب. رأيت بعيني آثار إطلاق نار في رأس أحدهم، وآخر في ظهره، وثالث في ساقه. بدت

على معظمهم علامات الإنهاك الجسدي والنفسي العميق، والحزن الممتد، إذ فقد بعضهم أفرادًا من عائلاتهم ذبحًا أو حرقًا أو رميًا بالرصاص، كما أفادوا. وجوههم كانت شاهدة على أهوال لا يمكن للكلمات أن تصفها.

وفق الشهادات المتوافقة، لم تعد المستشفيات في الساحل السوري آمنة كما يُفترض بها أن تكون. فقد جرى فصل الكثير من الكوادر الطبية والتمريضية من أبناء الطائفة العلوية عن أعمالهم، كما حصل في قطاعات أخرى. بعض الناجين نقلوا شهادات عن حالات قتل تمت داخل المستشفيات، التي جرى نقل أجهزتها إلى أماكن مجهولة. كما التقيت برجل مسن شبه مشلول، جالس على كرسي متحرك، لا يستطيع الحركة أو الكلام، أخبروني أن حالته نتجت عن حقنه بالديزل "المازوت" في أحد المستشفيات على يد الجماعات المسلحة التي كانت قد سيطرت عليه.

تحدث بعضهم عن قيام الجماعات المسلحة بتدمير وحرق المقامات الدينية الخاصة بهم، وهو سلوك شائع لدى الجماعات التكفيرية.

أكد معظم الناجين أن المذابح ما زالت مستمرة حتى لحظة توثيق هذه الشهادات، ولم تتوقف حتى بعد افتضاح أمرها أمام العالم الخارجي، نتيجة ما وثقته الجماعات المسلحة نفسها، عبر تصوير ونشر جرائمها. لكن عمليات التوثيق تراجعت لاحقًا بعد صدور أوامر داخلية للمسلحين بوقف التصوير والنشر، على عكس ما جرى في بداية الأحداث.

سردت الشهادات مشاهد مروّعة: جثث مرمية على جوانب الطرق أثناء عبورهم إلى لبنان، بعضها غير مدفون، بل مغطى بطبقة رقيقة من التراب. البعض أُجبر على الزحف وهم يقلدون أصوات الحيوانات، وتعرضوا للضرب والشتائم، وأُطلقت عليهم أوصاف مهينة.

تحدث عدد من الشهود عن اختطاف نساء من مناطقهم واستخدامهن كسبايا، أو احتجازهن دون تهم. ورغم الحاجة إلى تحقق مستقل من هذه الروايات أرجو من الفريق العامل في الداخل السوري متابعته، إلا أنها تشير إلى حجم الكارثة الإنسانية التي تتطلب استجابة عاجلة.

كما روى بعضهم كيف أُجبروا على مغادرة منازلهم بعد إحراقها، أو تعرضوا للاعتداء عند الحواجز الأمنية فقط بسبب انتمائهم الطائفي أو مجرد الاشتباه بعلاقتهم بالنظام السوري السابق، رغم أن معظمهم كانوا مدنيين لا علاقة لهم بأي نشاط سياسي أو عسكري.

وفقًا للشهادات، فإن قيادة الجماعات المسلحة المسئولة عن هذه الانتهاكات تتكوّن غالبًا من عناصر محلية سورية، أحيانًا من نفس المناطق، ضمن ما يُعرف بـ"الأمن العام". إلا أن الغالبية الساحقة من المقاتلين كانوا من جنسيات أجنبية: أفغان، شيشانيون، أوزبكيون، إيغور صينيون، وأتراك. وقد وُصف هؤلاء بأنهم الأشدّ تطرفًا ووحشية. في المقابل، هناك جهات ضمن "الأمن العام" تدعي عدم صلتها بهذه الفصائل المعتدية.

ورغم حجم المعاناة، لم يُسجّل حضور فعّال للمنظمات الإنسانية والإغاثية الدولية، باستثناء جهود محدودة لتوفير بطانيات أو علاجات صحية أساسية. وقد عبّر الناجون عن شعور عميق بالإهمال والتجاهل، نتيجة ما وصفوه بالحسابات السياسية التي تأتي على حساب أرواح الأبرياء.

ورغم ما يُشاع عن أن استهداف العلويين جاء لارتباطهم بالنظام السابق، فإن من التقيت بهم ينفون ذلك تمامًا، ويؤكدون أن الاستهداف كان ذا طابع طائفي خالص، كما يتضح من هوية المناطق المستهدفة وطبيعة الانتهاكات وهوية ضحاياها.

وفي زيارة لاحقة إلى الضاحية الجنوبية لبيروت، التقيت بنازحين شيعة تعرضوا لانتهاكات مشابهة، خصوصًا من كانوا يسكنون في مناطق مختلطة أو قريبة من قرى علوية. وأكد

بعضهم تعرض أبناء الطائفة السنّية أيضًا لانتهاكات، وإن بدرجة أقل، بذريعة أنهم من فلول النظام السابق.

الخاتمة:

تعكس هذه الشهادات الميدانية حجم الفاجعة التي تعرّضت لها فئات من الشعب السوري على خلفية طائفية ممنهجة، في ظل صمت دولي وتجاهل مؤسف من بعض الجهات الحقوقية. إن هذه الجرائم لا يمكن اعتبارها وقائع عابرة، بل تستوجب تدخلًا عاجلًا وتحقيقًا دوليًا شفافًا، ومساءلة للجهات المتورطة، واستجابة إنسانية طارئة لإنقاذ ما تبقى من كرامة وحقوق لهؤلاء الناجين.

نبيل رجب15 أبريل 2025

قضية خطف النساء والاعتداءات الجنسية

تابع فريق العمل المكلف بهذا التقرير باهتمام خاص موضوع النساء المختطفات، وجرى استرجاع مآس عديدة وقعت أثناء التقدم العسكري لقوات داعش، وما رافقه من حوادث موثقة لسبي الفتيات الإيزيديات وقتئذ، مع ما تبع ذلك من مآس اجتماعية بسبب التقاليد المحلية التي تجعل من الضحية مسؤولة عن الجريمة التي تعرضت لها، في تداخل مأساوي بين الممارسات المتوحشة للخاطفين واعتبار أهل الضحية لما تعرضت له موضوع "جريمة شرف". الأمر الذي جرى أخذه بعين الاعتبار عند الإفراج عن الضحايا حيث تمت حماية الضحية من عشيرتها. عند متابعة الآراء والفتاوى في الكتابات التي يجري تعليمها للأشبال والناشئة الجهادية منذ أكثر من عقد من الزمن، نجد أن شرعيي "جبهة النصرة" ومن بعدها "هيئة تحرير الشام" يعلمون مقاتليهم نفس المنطلقات التي سادت في مناطق الدولة الإسلامية، وأن كتاب أبو عبد الله المهاجر مثلا، كان مرجعا عند داعش والنصرة، وكان يدرسه بنفسه في معسكرات جبهة النصرة. وفيه نجد قسما كاملا عن السبي والغنائم تحت عنوان "الغنائم والفيء من أموال الكفار والمرتدين". حيث جاء فيه: *"بهذا، تقرر معنا مشروعية أعمال التخريب في أراضي وأملاك ومنشآت العدو بصورة مطلقة، لكل ما تستطيع أن تصل إليه أيدي المجاهدين المباركة لتكبت وتقهر، وتغيظ أعداء الله أين كانوا، وتدع الحسرة تأكل قلوبهم وهم يرون الدمار والخراب يأكل أراضيهم، وأملاكهم، ومنشآتهم، وغير ذلك من مظاهر دنياهم التي أنعم الله بها عليهم"*[47]. مع تناول موضوع خطف وسبي النساء، مع ذِكر ما هو ممنوع في هذه الحالات (الجمع بين الأم وابنتها مثلا أو أن يمارس المقاتل وأخيه الجنس مع نفس المرأة...). لذا ليس غريبا أو جديدا حرق المنازل والممتلكات ونهبها وسرقتها وخطف الأشخاص من رجال ونساء. على من يعتبر ذلك واجبا "شرعيا".

لقد تابعنا عدة حالات كانت قد اختطفت وتأكد لنا الاعتداء الجنسي عليها. بعض هذه الحالات تعيش الآن خارج الأراضي السورية، بعضها الآخر جرى الإفراج عنه بعد دفع ديات مالية

[47] أبو عبد الله المهاجر، مسائل من فقه الجهاد، طبعة إلكترونية، ص 234

والتوقيع على تعهد بإنكار ما حدث معها، والحالة الثالثة وهي الأهم والأكثر عددا، هي حالة النساء اللاتي شوهدن عند الاختطاف ولم يعرف مكان أو مصير المختطفة حتى إعداد هذا التقرير.

من الواضح أننا أمام ظاهرة مركبة وسياسة متعمدة أولا للتشكيك في وقائع الخطف من قبل الفصائل المسلحة نفسها بعد ردود الفعل المستنكرة لهذه الممارسات من الأوساط المدنية والشعبية. وثانيا، منذ أن جرى توظيف ظاهرة الخطف في زرع جو من الخوف والرعب ساهم في هرب عائلات كثيرة من قراها خوفا من الاعتداء على النساء والفتيات. فيما سهّل على السلطات الحاكمة تهجير العلويين من عدد كبير من القرى المحاطة بأجواء مشحونة طائفيا ضد العلويين لدافع الانتقام منهم وكأنهم كانوا السبب في مجازر ارتكبها النظام البائد في السنوات الأخيرة.

لدينا قوائم وأسماء تفوق الستين حالة، لكننا نتحفظ اليوم على نشر هذه القوائم ونتابع، مع المنظمات الدولية المختصة البحث عن أفضل الوسائل لوقف ظاهرة الخطف للنساء والأطفال أولا، تحديد أماكن وجود الضحايا وما يتعرضن له بدقة، الوسائل التي تضمن تحرير النساء وتأمين ملاذ آمن لهن. لذا سيكون من أولويات عملنا في الفترة القادمة، إعداد تقرير خاص بهذه الجرائم، يتناول فيما يتناول، نظرة الجماعات التكفيرية للمرأة ومفهوم هذه الجماعات للنساء وقوانين الحرب (الجهاد) واعتبارهم الكائن الإنساني الواقع خارج قناعاتهم العقيدية كائن مستباح الهوية والحقوق، وفي القتال، مجرد غنائم كالمتاع والملبس.

من هم المتورطون بمجازر الساحل التي وقعت من تاريخ 2025/3/6 لغاية إعداد التقرير؟

بناء على شهادة أهالي القرى والمدن التي وقعت فيها المجازر في الساحل بحق العلويين، **إضافة إلى الفيديوهات التي انتشرت عبر الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والتي قام المقاتلون أنفسهم بتسجيلها ونشرها كنوع من التفاخر بقتلهم للعلويين أصبح هناك دلائل واضحة على تورط الأمن العام وهيئة تحرير الشام أو قوات الشرع (وزارة الدفاع) والجيش الوطني المدعوم من قبل تركيا (الحمزات والعمشات سابقا). إضافة إلى مقاتلين أجانب وسوريين.**

بعد الهجوم الذي قام به ما سمي "فلول النظام" على قوات الأمن في اللاذقية بتاريخ 2025/3/6 شنّت قوات الشرع (هيئة تحرير الشام) أو وزارة الدفاع حاليا والجيش الوطني وأهم شخصيتين هما محمد الجاسم قائد الفرقة 25 وسيف الدين بولاد قائد الفرقة 76 المعروفين بولائهم للأتراك وعدائهم للأكراد والأرمن والعلويين). عندما سيطرت تركيا على الجيش الحر سابقاً عملت على استبعاد الضباط السوريين الذين انشقوا عن جيش الأسد سابقا وشكلت ما يدعى بالجيش الوطني. لم يكن مهمة الجيش الوطني قتال قوات جيش الأسد بل كان هذا الجيش أداة بيد تركيا.

عام 2018 تم استخدامهم لمقاتلة الأكراد في عفرين، في عام 2019 أرسل قسم منهم إلى ليبيا ليقاتلوا هناك وفي عام 2020 أرسلتهم تركيا إلى أذربيجان لمقاتلة الأرمن، ولقد قاموا بـ فظائع بحق المدنيين في عفرين وبحق الأرمن والمدنيين الليبيين ونهبوا الأموال واستولوا على بيوت المدنيين وهذا ما فعلوه أيضا بحق العلويين في الساحل السوري.

محمد الجاسم هو ضابط عميد بوزارة الدفاع قائد الفرقة 62 وكذلك سيف الدين بولاد عميد في وزارة الدفاع الحالية قائد الفرقة 76. المسؤولية الكبرى هي على هيئة تحرير الشام ممثلة بالشرع الذي عين نفسه أثر انقلاب عسكري رئيسا للمرحلة الانتقالية. وقد حصلنا على أسماء من أصدر الأوامر (وفق شهادات متقاطعة لعدة أطراف):

رئيس الأركان السورية: **علي نور الدين النعسان** (وهو من قيادة هيئة تحرير الشام والنصرة)

وزير الدفاع السوري: **مرهف أبو قصرة** (وهو من قيادة هيئة تحرير الشام العسكرية والأمنية)

مدير المخابرات العامة: **أنس حسن خطاب**. (من القيادة الأمنية لهيئة تحرير الشام)

إضافة لأشخاص مدنيين راديكاليين سوريين أتوا من كافة المدن السورية انتقاما للانتهاكات التي قام بها النظام السابق في مدنهم وقراهم.

أيضا هناك فصائل أجنبية منضوية في جيش الشرع (وزارة الدفاع حاليا) حيث أعلن الشرع ترقية بعضا منهم، وهم يشغلون مناصب كضباط في الجيش الحالي. من الفصائل الأجنبية التي شاركت بالمجازر والإبادة الجماعية في الساحل بحق العلويين: كتيبة أبو يعقوب التركي (تركيا). الحزب الإسلامي التركستاني (الصين). حركة مهاجري السنة في إيران (إيران). ألوية الأوزبك (أوزبكستان). ألوية القوقاز (روسيا). الجماعة الألبانية (ألبانيا). جماعة البلوش (باكستان). كتيبة مغاوير المغرب (المغرب). جماعة عتبة بن فرقد الأذربيجانية (أذربيجان). ألوية الغرباء (جنسيات مختلفة). الجماعة الطاجيكية (طاجيكستان).

– في المرفق أدناه رابط فيديو لصحفية استقصائية Lindsey Snell تتحدث عن وثائق حصلت عليه من مقاتلين بالجيش الوطني توضح دور قوات الشرع والجيش الوطني بالمجازر التي حدثت في الساحل بعد 5 آذار/مارس 2025.[48]

بعد 11 آذار/مارس انسحبت بعض الفصائل ودخلت عناصر الأمن إلى معظم القرى والمناطق وخفّت حدّة المجازر لكن الانتهاكات لم تتوقف حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. وما زلنا نتابع بوتيرة أقل حوادث قتل واعتداء على الأملاك ومضايقات في الأماكن العامة.

حاولت سلطة الشرع ترهيب الأهالي والضغط عليهم لإخفاء الحقائق وعدم الإدلاء بشهادتهم لمنظمات حقوق الإنسان أو حتى التحدث للإعلام.

---

[48]وثائق من مقاتلين في الجيش الوطني توضح دور قوات الشرع والجيش في المجازر التي حدثت في الساحل بعد 5 مارس 2025.
تقرير الصحفية الاستقصائية Lindsey Snell حول مجازر الساحل السوري

https://drive.google.com/file/d/1JEnKmYGLWfwzmBUy9LwK7BA_1dGCVXht/view?usp=sharing

- هناك أنباء عن مقابر جماعية: وفق لبعض الشهود، أقدمت سلطة الشرع على دفن الجثث بعد أن هرب أهالي القرى كي تخفي الجريمة والكثير من الأهالي يبحثون عن جثث أبنائهم، إضافة إلى منع بعض أهالي الضحايا من دفن موتاهم، حيث تركت الجثث لعدة أيام في الشوارع. في حين أن آخرين أجبروا على دفن أحبائهم في مقابر جماعية دون أي مراسم دينية. تقول منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر في 3 أبريل/نيسان: "أجبرت السلطات عائلات الضحايا على دفن أحبائهم في مواقع دفن جماعية دون شعائر دينية أو مراسم دفن علنية".
- **لا تزال أعداد الضحايا غير دقيقة وما توصلنا للتأكد منه يجاوز الألفي قتيل والتدقيق جار في غياب أثار قرابة 2500 شخص لم نتمكن بعد من معرفة مصيرهم.**
- هناك الكثير من مجهولي المصير وجثث مجهولة الهوية في المستشفيات.
- قتل الكثير من الكوادر العلمية وأصحاب الكفاءات كأطباء ومهندسين ومعلمين وأساتذة جامعات إضافة إلى قتل البروفيسور رامي سليمان شاهين من قرية برابشبو.
- جميع الأهالي في المناطق العلوية يعيشون حالة من القلق والخوف وانعدام الأمن والأمان.
- تم قتل النساء وهناك حالات خطف وطلب فديات مالية **وأنباء مؤكدة لاغتصاب** عدد من النساء، وسط تخوّف كبير من إفصاح الضحايا عن شهاداتهم نتيجة تهديدات تطال عائلاتهم بأكملها، ويمكن إرسال ملحق خاص بهذا الملف لاحقا.
- هناك حالات قتل الأطفال بشكل متعمد إضافة إلى حالات خطف.
- وبشكل عام يعاني الأطفال (PTSD) اضطراب ما بعد الصدمة.
- يعاني الأطفال من سوء الغذاء وانعدام الأمان وفقدان الرعاية الصحية بما فيها اللقاحات الضرورية وخاصة الرضع والأطفال الذين هربوا مع ذويهم إلى الغابات، أيضا عدم توفر المسكن في بعض الحالات نتيجة تهدّم المنازل أو حرقها أو ملاحقة العائلات.

- استمرار السرقة وعمليات السطو.
- استمرار المجازر حيث وقعت مجزرة في قرية حرف بنمرة بتاريخ 2025/3/31 ذهب ضحيتها ستة أشخاص مدنيين بينهم طفل اسمه ابراهيم سومر شاهين.[49]
- وجود نقص كبير في موارد الغذاء والماء والمأوى والأدوية مع عرقلة وصول الإغاثة للمتضررين.
- لجوء حوالي 10,000 شخص إلى القاعدة الروسية في حميميم، وهناك نزوح جماعي وهروب باتجاه لبنان. ووفقاً لإحصائيات أجرتها منظمات مدنية وحقوقية في لبنان أن عدد اللاجئين المسجلين في لبنان بلغ 26000 وحوالي 5000 من غير المسجلين.
- هناك أكثر من 62 مجزرة طائفية أودت بحياة المئات من المواطنين.
- حسب المرصد السوري لحقوق الإنسان حدثت 62 مجزرة في اللاذقية وطرطوس أدت إلى مقتل أكثر من 2164 مدني
- جميع المجازر التي حدثت في الساحل ومناطق تواجد العلويين كانت تحصل على خلفية طائفية معلنة.

وفقاً لتقرير منظمة العفو الدولية الصادر بتاريخ 3 أبريل/نيسان 2025: "وقال شهود عيان لمنظمة العفو الدولية إنَّ رجالًا مسلحين كانوا يسألون الناس عما إذا كانوا علويين قبل تهديدهم أو قتلهم، وفي بعض الحالات، لاموهم على ما يبدو على الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة السابقة. وأجبرت السلطات عائلات الضحايا على دفن أحبائهم في مواقع دفن جماعية دون شعائر دينية أو مراسم دفن علنية".

---

[49] توثيق على أن القتل مازال مستمرا – مرفق ملف مجزرة قرية حرف بنمرة – بانياس

https://docs.google.com/document/d/1ZHPhpXeoaMrg-RByyaF2la7kcOhu1K5R/edit?usp=sharing&ouid=104254320809383879892&rtpof=true&sd=true

وتجدر الإشارة إلى أن الفصائل المسلحة أعيد دمجها بتاريخ 2025/01/29، وبالتالي فإن إدارة العمليات العسكرية ممثلة بوزارة الدفاع مسئولة عن هذه المجازر.

لقد قامت قوات الشرع والفصائل المتحالفة معها بمجازر وانتهاكات جسيمة بحق المدنيين وممتلكاتهم باعتبارها جرائم حرب وإبادة جماعية. وهذا أثار بدوره ردود أفعال دولية وأممية وعلى صعيد منظمات حقوق الإنسان أيضاً، مما دفع حكومة الشرع المؤقتة إلى اتخاذ تدابير من أجل تخفيف ردود.

رد فعل حكومة الشرع

في 9 مارس/آذار وعلى خلفية ما حدث في الساحل، تعهّد الشرع بمحاسبة مرتكبي الجرائم وشكل لجنة تقصي الحقائق من أجل التحقيق بالأحداث ولجنة عليا للحفاظ على السلم الأهلي. تتكون لجنة التحقيق وتقصي الحقائق من خمسة قضاة ومحامي وعميد.

مهمة اللجنة:

- الكشف عن أسباب وظروف الملابسات التي وقعت.
- التحقيق في الانتهاكات التي تعرض لها المدنيون وتحديد المسئولين عنها
- التحقيق في الاعتداءات على المؤسسات العامة ورجال الأمن والجيش وتحديد المسئولين.
- إحالة المتورطين للقضاء.
- مدة عمل اللجنة ثلاثون يوماً. جرى تمديدها لاحقا لمدة ثلاثة أشهر أخرى.

هناك تحفظ على تركيبة وصلاحيات لجنة تقصي الحقائق من قبل الأوساط المحلية والدولية ومنظمات حقوق الإنسان. وفقاً لتقرير منظمة العفو الدولية الصادر في الثالث من أبريل/نيسان :"وفي حين أن لجنة تقصي الحقائق تبدو خطوة إيجابية للكشف عمّا حدث وتحديد الجناة المشتبه بهم، يجب على السلطات ضمان أن يكون لدى اللجنة التفويض والسلطة والخبرة والموارد اللازمة للتحقيق الفعال في عمليات القتل المرتكبة. وينبغي أن يشمل ذلك الوصول إلى الشهود وعائلات الضحايا والقدرة على حمايتهم، فضلًا عن الوصول إلى مواقع الدفن

الجماعي، والخبرة اللازمة في مجال الطب الشرعي. كما يجب عليهم التأكد من أن اللجنة لديها الوقت الكافي لاستكمال تحقيقها".

جرى اختيار وتعيين لجنة تقصّي الحقائق من الرئيس المؤقت الشرع. وليس لديهم أية تجربة أو خبرة دولية أو محلية مسبقة، ومنهم من ارتكب مخالفات شخصية ومهنية كبيرة مثل السيدة هنادي أبو عرب، التي أحيلت، وفق شهادة زوجها محمد أبو خشريف في آخر عمل لها، للمحاسبة أمام هيئة القضاء الأعلى.

لا تضم اللجنة ممثلين عن المجتمعات المحلية التي تعرضت لهذه المجازر والانتهاكات، وهذا مهم جداً على اعتبار أن الأحداث تحمل طابعاً طائفياً بحتاً. إضافة إلى أن اللجنة أيضاً لا تضم ممثلين عن منظمات حقوقية دولية مستقلة ومتخصصة، لكي تضفي على عمل اللجنة طابع الاستقلالية والنزاهة، وليس لديها الخبرة الكافية للتعامل والتحقيق في ملف بهذه الضخامة والحساسية.

في الإحاطة الإعلامية للسيد ياسر فرحان الناطق الإعلامي باسم اللجنة أشار إلى أن اللجنة قابلت مئات العائلات وعاينت 9 مسارح لمواقع الانتهاكات ودوّنت 95 إفادة وعاينت 93 مقطع من الأدلة الرقمية. لكن هناك تواتر عن أنباء ترد من قبل أهالي الضحايا والنشطاء الحقوقيين أن اللجنة لم تتمكن من الوصول إلى الكثير من عائلات الضحايا وهذا يؤثر على مجرى التحقيق، إضافة إلى أن المدة التي حددتها اللجنة لتقصي الحقائق غير كافية. هناك مخاوف كبيرة لدى الأهالي الذين تعرضوا للانتهاكات، وإحساس بعدم الأمان والثقة باللجنة. يعتقد بعض النشطاء في حقوق الإنسان أن هناك إهمال من قبل لجنة تقصي الحقائق لملف المقابر الجماعية والكشف عن مصير المفقودين. إضافة إلى أن صلاحيات هذه اللجنة تقتصر على توثيق الانتهاكات، ورفع تقرير للشرع، دون أن يكون لديها أي صلاحيات للدفع باتجاه إجراءات لوقف الانتهاكات، واتخاذ تدابير لمنع تكرارها ومحاسبة المسئولين عن الانتهاكات من خلال محاكم مستقلة.

لا يزال هنالك تضييق إعلامي لزيارة المناطق المنكوبة، حيث أن هذه المناطق محاطة بنقاط أمنية تحتاج لتصاريح ولا يمكن الحصول عليها.

تجدر الإشارة إلى أن الفصائل المسلحة أعيد دمجها بتاريخ 2025/01/29 وبالتالي فإن إدارة العمليات العسكرية ممثلة بوزارة الدفاع مسئولة عن هذه المجازر لذلك تعتبر الحكومة طرفا بالانتهاكات ولا يمكن أن تكون جهة حيادية وعليه يجب أن يكون هناك فصل بين جهة الادعاء والتحقيق والمحاكمة.

إضافة إلى الانتقادات الواسعة التي طالت اللجنة العليا للحفاظ على السلم الأهلي، بسبب وجود أشخاص متورطين بنشر خطاب الكراهية والتحريض الطائفي، مثل أنس عيروط المعروف بخطابه الطائفي، حيث انتشر له مقطع فيديو يحضّ من خلاله على الجهاد ضد العلويين. [50]

الصمت الدولي : تواطؤ غير معلن ؟

تُعَدُّ هذه الانتهاكات التي حدثت في الساحل السوري، في سياقها الممنهج ضد المدنيين المنتمين للطائفة العلوية، جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. مما يتوجب على المنظمات الحقوقية والدولية إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة لمحاسبة المسئولين عن هذه الجرائم وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

رغم الأدلة الدامغة على تورط الشرع والفصائل المنضوية تحت وزارة الدفاع الحالية، لم يتحرك المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بشكل جاد، بل اكتفت بعض الدول بإصدار بيانات إدانة عامة دون اتخاذ إجراءات فعلية. هذا التجاهل الدولي لا يشجع فقط على استمرار العنف والتجييش الطائفي، بل يبعث برسالة خطيرة مفادها أن الاعتداء على الأقليات في سوريا يمكن

[50] فيديو يوضح الخلفية التكفيرية والجهادية لعضو لجنة الحفاظ على السلم الأهلي أنس عيروط المشكلة من قبل الشرع بتاريخ 2025/03/09
https://drive.google.com/file/d/1xVCmM9jh6uYAl8lWDc8v5geuxacxs8PU/view?usp=sharing

أن يتم دون أي عواقب، وقد نشرت عدة قنوات إعلامية عالمية تقارير تؤكد وقوع المجازر والتطهير العرقي في الساحل السوري، منها تقرير قناة CNN بالعربية تؤكد أن مجازر الساحل السوري ترقى إلى جرائم تطهير عرقي، إضافة إلى تقرير الصحفية الاستقصائية Lindsey Snell. في المرفق أدناه تجد الرابط حول تقرير قناة الـ CNN.[51]

D. المسؤولية والمحاسبة (Accountability)

1. الجهات المسئولة محليًا ودوليًا

أولًا: الجهات المحلية المسؤولة

1. **القيادة العليا لغرفة العمليات العسكرية المشتركة**

وهي الكيان الذي أُعلن عنه كقائد للعمليات العسكرية التي أدت إلى إسقاط النظام في دمشق، وتمدد لاحقًا إلى الساحل السوري. تتألف هذه الغرفة من قيادات متعددة الفصائل وعلى رأسها:

- **هيئة تحرير الشام:(HTS)** بقيادة أحمد حسين الشرع (أبو محمد الجولاني)، وهي القوة العسكرية الأبرز التي قادت التحركات في الساحل.
- **فصائل الجيش الوطني المدعوم من تركيا:** مثل فرقة الحمزات بقيادة سيف الدين بولاد (أبو بكر)، وفرقة السلطان سليمان شاه (العمشات) بقيادة محمد الجاسم (أبو عمشة).
- **عناصر مدنية وعسكرية من "حكومة الإنقاذ" و"المكتب الأمني العام" التابع لهيئة تحرير الشام.**

[51] تقرير قناة CNN بالعربية حول جرائم التطهير العرقي بالساحل السوري.
https://drive.google.com/file/d/1MuCEBfW26T6ZDsV7EOdYUZZpbcfhHBUb/view?usp=sharing

2. **القوى الأمنية والشرطية التابعة للسلطة الجديدة**

والتي مارست اعتقالات جماعية، وتنفيذ قرارات المصادرة والفصل على أساس طائفي أو انتقامي.

3. **مجموعات "الحق الخاص"**

وهي مجموعات غير نظامية من المدنيين والمقاتلين الذين مارسوا أعمال قتل أو اعتقال خارج إطار القانون تحت ذريعة "الانتقام الشخصي"، وأحيانًا بتواطؤ أو تغاضٍ من سلطات الأمر الواقع.

ثانيًا: الجهات الدولية المتواطئة أو المتغاضية

الدولة التركية (بشكل غير مباشر):

من خلال دعمها اللوجستي والعسكري لفصائل الجيش الوطني، وتغاضيها عن تجاوزاتهم في مناطق السيطرة، مما ساعد في تغذية النزعة الطائفية والتجاوزات بحق المدنيين في الساحل.

أطراف دولية لم تقم بواجبها في الحماية

رغم التحذيرات السابقة حول خطر التصعيد والانتهاكات في المناطق المختلطة طائفيًا، فإن:

الأمم المتحدة، **المبعوث الخاص لسوريا غير بيدرسون وفريقه، ولكن أيضا المفوضية العليا لحقوق الإنسان، في التقاعس عن استنفار مجلس الأمن من أجل التحرك ألاستباقي لحماية المدنيين.**

الدول الضامنة في مسار أستانا (وبشكل خاص روسيا وتركيا) **التي التزمت الصمت، أو اكتفت بإدانات لفظية، دون ممارسة الضغط الكافي على الأطراف المنفذة للمجازر.**

دولة قطر: ساهمت المخابرات القطرية بشكل مباشر في توجيه ودعم وسائل الإعلام التابعة لها نحو نشر الكراهية والتحريض الطائفي والعنصرية بين أفراد الشعب السوري

بدعمها للطرف الأكثر طائفية وتعصبا وتطرفا، عبر دعم ونشر السردية الرسمية في كل ما يتعلق بالإبادة الجماعية.

جهات تمويل دولية (بعض المنظمات أو الأفراد أو الدول)

ساهمت بتمويل كيانات عسكرية أو مدنية ثبت تورطها في التصفية الطائفية أو التهجير، وهو ما يمكن اعتباره مشاركة غير مباشرة في الانتهاكات، في حال ثبوت العلم المسبق والنية بالمساعدة.

2. الآليات القضائية للمحاسبة

الآليات القضائية الممكنة لمحاسبة مرتكبي مجازر الساحل

تشكل المجازر المرتكبة في منطقة الساحل السوري، بما فيها من أنماط ممنهجة من القتل الجماعي والتهجير القسري والتصفية على أساس طائفي، انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، ويمكن أن تُصنّف كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. بناءً عليه، تتوفر عدد من الآليات القضائية الممكنة لمساءلة الجناة، سواء على المستوى الدولي أو الوطني، أبرزها:

1) الآليات الدولية

المحكمة الجنائية الدولية:(ICC) لا تملك اختصاصًا مباشرًا في سوريا نظرًا لعدم انضمام الدولة إلى نظام روما الأساسي. ومع ذلك، يظل بالإمكان تفعيل اختصاصها عبر إحالة من مجلس الأمن، وسنعمل على إيصال التقرير إلى مجلس الأمن من أجل وضع حد لهذه الانتهاكات.

المحاكم الدولية الخاصة: يمكن للمجتمع الدولي إنشاء محكمة خاصة بسوريا أو بمنطقة محددة مثل الساحل، على غرار المحاكم الخاصة برواندا أو يوغوسلافيا السابقة، شريطة وجود توافق سياسي على مستوى مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة.

2) الآليات الوطنية والولاية القضائية العالمية

في الظروف السورية الحالية، تعتبر إجراءات الملاحقة القضائية داخل مناطق سيطرة الحكومة غير مفعلة non operante وغير مستقلة (عبر تركيز ما يتعلق بالسلطة القضائية برئيس الدولة ووزير العدل). لذا فإن الفرص المتاحة للضحايا والمنظمات الحقوقية غير الحكومية تكمن في التوجه إلى الاختصاص الجنائي العالمي حيث يتيح Universal Jurisdiction **في العديد من الدول الأوروبية، مثل ألمانيا وفرنسا والسويد وإسبانيا، ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية الكبرى خارج أراضيها، وفق مبدأ الولاية القضائية العالمية. وقد صدرت بالفعل أحكام قضائية في قضايا تتعلق بجرائم ارتُكبت في سوريا، وهو مسار قابل للتوسعة ليشمل مجازر الساحل.**

دعاوى في دول اللجوء: **يمكن للضحايا أو من يمثلهم رفع شكاوى جزائية ضد أفراد متورطين في المجازر، شرط توفر أدلة كافية ووجود المشتبه بهم في الدول المختصة قضائيًا.**

3) آليات الأمم المتحدة غير القضائية

لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا:(COI) وثقت اللجنة مجازر الساحل في تقارير عدة، محددة أنماط الانتهاك والمسؤولية المحتملة. ورغم أنها لا تملك صلاحية قضائية، إلا أن تقاريرها تُعتبر مرجعًا مهمًا في بناء الملفات القضائية.

الآلية الدولية المحايدة والمستقلة:(IIIM) أُنشئت لدعم المحاسبة عبر جمع وتحليل الأدلة بهدف إعداد ملفات قابلة للاستخدام القضائي. وقد بدأت بالفعل بمشاركة ملفاتها مع السلطات القضائية في عدد من الدول الأوروبية.

تخضع القيادات العسكرية والمدنية للمساءلة القانونية ليس فقط عند إصدار الأوامر، بل أيضًا في حالات الإهمال أو التغاضي عن ارتكاب المجازر من قبل مرؤوسيهم، وفق مبدأ "مسؤولية القيادة."

3. التحديات أمام تحقيق العدالة

تعترض مسار العدالة في مجازر الساحل السوري مجموعة من التحديات البنيوية والسياسية، منها:

غياب الإرادة السياسية ورفض الجهات المسيطرة التعاون مع التحقيقات المستقلة.

تشكيل لجنة تحقيق محلية غير نزيهة من قبل القيادة الجديدة، افتقرت إلى الحياد والشفافية، وغابت عنها مشاركة مستقلة أو أممية. وغياب آليات المحاسبة القضائية في الوضع الحالي كون السلطات تسعى لسلطة قضائية تابعة للسلطة التنفيذية في غياب الهيئات القضائية المستقلة وربط مسألة العدالة الانتقالية بوزير العدل.

تواطؤ إعلامي وصمت دولي، حيث تجاهلت معظم وسائل الإعلام هذه الجرائم أو تبنّت رواية الجهة المسيطرة: لم تقصر البروباغندا المتواطئة والمؤيدة لسلطة الأمر الواقع من وسائل الإعلام في عملية التجييش والتعبئة الطائفية، وفي التعتيم على الانتهاكات الجسيمة التي جرت. وقد تابع الملايين محطات الجزيرة والعربي وسوريا ليلة السادس المشؤومة وهي تنقل مشاهد التعبئة العسكرية الجهادية التكفيرية والتهديد والوعيد بالقضاء على الفلول والعلويين. في حين انكفأت هذه المنابر الإعلامية تماما عن نقل المجازر التي ارتكبت بحق المدنيين بل ونسبت على لسان ضيوفها ما يؤكد على أن الأمن العام والفصائل المسلحة كانت ضحية محاولة كبيرة لتغيير نظام الحكم من قوات عسكرية كبيرة مدعومة من أطراف خارجية.

استغلال المنابر الدينية، عبر خطب تحريضية غذّت الانقسام الطائفي وشرعنة الانتهاكات ضد فئات محددة من السكان.

صعوبة الوصول الميداني إلى مناطق الانتهاكات بسبب الوضع الأمني، وانعدام الحماية للضحايا والشهود.

الخوف من الانتقام، ما يمنع العديد من الضحايا من الإدلاء بشهاداتهم.

تعطيل الآليات الدولية، وفشل المجتمع الدولي في إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ازدواجية المعايير، مع تجاهل الجرائم الواقعة على يد أطراف غير النظام السابق.

تسهم هذه العوامل في تكريس الإفلات من العقاب وتضع عراقيل جوهرية أمام الوصول إلى عدالة شاملة ومنصفة..

E. التوصيات

لقد أظهرت محرقة الساحل السوري الطبيعة الحقيقية للسلطة الجديدة قيد التشكل، وبرز عبر المجازر، مدى عقم البناء الإيديولوجي الشمولي والديني وعدم قدرته على بناء وطن سوري لكل أبنائه. فقد مارست هذه السلطة أبشع أشكال التمييز بين المواطنين والمواطنات على أساس الانتماء الديني أو المذهبي، وشجعت خطاب الكراهية وعززت شحنات الحقد والقتل الطائفي، والأخطر من ذلك، أنها تحولت بتعبئتها الشعبوية إلى طرف في حرب أهلية باردة تتحول إلى مواجهات دموية بوضع فتيل صغير لتعبئة الجموع المقهورة في أوضاع اقتصادية بائسة وظروف معيشة تحت حد الفقر. الأمر الذي يتطلب تغييرا أساسيا في التوجهات والسياسات وفي تحديد من هو المواطن–السوري وهل تحترم السلطة الحالية مبدأ المواطنة المتساوية وتناهض خطاب الكراهية والممارسات القائمة على التمييز الطائفي والديني حقا؟ ليست مطالب المنظمات الحقوقية مجرد توصيات عابرة، فبقدر الالتزام بها، يمكن أن نقي البلاد والأشخاص والجماعات من مستقبل مجهول معبد بالألغام:

1- إننا نطالب بمحاسبة كافة المتورطين بالانتهاكات في حق الشعب السوري سواء من النظام السابق أو الحالي من خلال **تشكيل هيئة عليا للعدالة الانتقالية مستقلة تماما عن السلطة التنفيذية.**

2- نطالب بضمان حماية السوريين بغض النظر عن خلفياتهم الأثنية أو الطائفية أو القومية أو انتماءاتهم السياسية، باعتبار ذلك شرطا واجب الوجوب للسلم الأهلي ومكافحة خطاب الكراهية والتمييز.

3- تشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في الجرائم الأكثر خطورة التي تمس الإنسانية التي ارتكبت في الساحل السوري وريف حمص وحماة ومناطق تواجد العلويين، إضافة إلى التحقيق بموضوع الاختفاء القسري ومعرفة مصير الضحايا، حيث يوجد حالات خطف للنساء والأطفال.

4- فرض عقوبات تجريمية على الأطراف والأشخاص المتورطين في عمليات الإبادة والتطهير الطائفي أو الحض عليه.

5- جبر الضرر والتعويضات للمتضررين وعائلاتهم.

6- على المنظمات الدولية والإنسانية أن تقف أمام مسؤولياتها تجاه المواطنين السوريين المتواجدين على الأراضي اللبنانية حيث بلغ عدد السوريين المتواجدين في لبنان حوالي 31 ألف شخص، وكذلك ضمان عودة المدنيين الموجودين في قاعدة حميميم إلى منازلهم من خلال ضمانات دولية بعدم التعرض لهم والمساس بسلامتهم وأمنهم (يوجد حوالي 10 آلاف مدني معظمهم أطفال ونساء وشيوخ).

7- وجود لجان مراقبة دولية على كافة الأراضي السورية لمنع تكرار المجازر بحق الأقليات وبشكل خاص العلويين.

8- إعلان مناطق الساحل السوري مناطق منكوبة إنسانيا.

9- إدخال المساعدات الإغاثية والطبية والغذائية بأسرع وقت ممكن عبر المنظمات الدولية لضمان وصولها للمدنيين، وضمان عدم عرقلة وصولها من قبل الحكومة الحالية.

10- أن تقوم الأمم المتحدة بتدخل إنساني مستدام واسع النطاق في كافة المناطق المنكوبة التي تعرضت للمجازر.

11- على منظمة اليونيسف التحرك العاجل لدعم قضايا الطفل والمرأة، حيث أن أكثر من 90 بالمائة من العائلات في الساحل السوري كانت دون خط الفقر قبل المجازر، والآن، يوجد قسم كبير من الأطفال بلا مأوى أو معيل، إضافة إلى ضرورة وجود دعم نفسي للأطفال الذين يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة. وهناك عدد من النساء والأطفال تعرضوا للخطف أو الاعتداء الجسدي.

12- تذكير مجلس الأمن الدولي بالفقرة الثامنة من القرار 2254 التي تنص على:" *يكرر مجلس الأمن دعوته الواردة في القرار 2249 (2015) والموجهة إلى الدول الأعضاء لمنع وقمع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها على وجه التحديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضا باسم داعش) وجبهة النصرة، وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطين بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية، وغيرها من الجماعات الإرهابية، على النحو الذي يعينه مجلس الأمن، وعلى نحو ما قد يتفق عليه لاحقا الفريق الدولي لدعم سورية ويحدده مجلس الأمن، وفقا لبيان الفريق الصادر في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، والقضاء على الملاذ الآمن الذي أقامته تلك الجماعات على أجزاء كبيرة من سورية*". خاصة وأن السياسة الحكومية تقوم على توطين هذه الجماعات وإدخالها في الأجهزة الحكومية العسكرية والأمنية والوقفية، وقد شاركت بفعالية في المجازر التي وقعت في الساحل السوري.

13- ضرورة السماح للإعلام الحر والمنظمات الحقوقية والإنسانية بالدخول إلى المناطق المنكوبة لنقل الواقع بحيادية.

توصيات ضرورية للسوريين والسوريات

أولا: على رجال الدين من كل الطوائف، وبشكل خاص، مجلس الإفتاء المعيّن، تحديد موقفهم بوضوح، من خطاب الكراهية والتكفير وحملات القتل والملاحقة بحق الطائفة العلوية. وإعلان البراءة من فتاوى التكفير القديمة والجديدة. بموقف صريح لا يقبل التأويل: **يعتبر دم السوري على السوري حرام. ويرفض أي شكل من أشكال التمييز بين المواطنين والمواطنات في سوريا، على أساس الانتماء الطائفي أو الديني أو العرقي.**

ثانيا: من واجب كل القوى السياسية والمدنية في البلاد، وعلى اختلاف أهدافها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أن تعلن جهارا نهارا، إدانة عمليات التطهير الطائفي، وأن تقف ضد تلك الجرائم. فالصمت عن الجريمة شكل من أشكال التواطؤ الضمني.

ثالثا: من واجب كل شخصية عامة، أو مشاركة في الشأن العام، تحديد موقعها وموقفها مما حدث في الساحل السوري، لأن الصمت جريمة، والتوفيق والتلفيق لا يمكن إلا أن يوفر الأرضية الخصبة لإعادة إنتاجها بأشكال وممارسات أخرى.

رابعا: اعتبار القضاء السوري للتجييش والتعبئة الطائفية جريمة بحق السلم الأهلي والوحدة الوطنية. وتطبيق العقوبات في هذه الجرائم طبقا للالتزامات الدولية لسوريا المصدقة على الاتفاقية الدولية لمناهضة كل أشكال التمييز العنصري.

خامسا: إبعاد التكفيريين غير السوريين من كل الوزارات والمؤسسات الحكومية عسكرية كانت أو مدنية، لعدم اعترافهم بالأساس بالقوانين الوضعية السورية والالتزامات السورية بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وإحالة كل من شارك منهم في التحريض الخطابي أو الاعتداء والقتل بحق مواطنات ومواطنين سوريين في الساحل السوري.

لجنة المتابعة الإنسانية وحقوق الإنسان

تشكلت اللجنة في 16 شباط/فبراير 2025 بمشاركة 13 منظمة غير حكومية سورية لحقوق الإنسان ومنظمات مدنية سورية داخل وخارج سوريا. إثر "الاجتماع الموسع للقوى والشخصيات المدنية والسياسية السورية". وقد انضمت لها مجموعات عديدة في مختلف المدن السورية. تعمل اللجنة على رصد الانتهاكات التي تقع في سوريا وتشمل دائرة اهتمامها الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية والبيئية. قامت اللجنة بعدة دورات تدريبية للكوادر وبشكل خاص في تنظيم الحملات الحقوقية وإعداد التقارير وبناء هيئة سورية مستقلة للعدالة الانتقالية. يضم كادرها الأساسي 57 ناشطا حقوقيا يعملون داخل وخارج سوريا.

للاتصال باللجنة: يمكن مراسلة اللجنة على البريد الإلكتروني:

syrmeeting@gmail.com

sihr.geneva@gmail.com

الملخص التنفيذي(Executive Summary) 2

أولاً: العدالة والمساءلة 2

ثانيًا: الحماية وحقوق الإنسان..... 3

ثالثًا: المساعدات الإنسانية والعودة الآمنة 3

رابعًا: حقوق الطفل والمرأة 3

خامسًا: الإعلام والمراقبة 3

سادسًا: الإجراءات الوطنية والدينية والمدنية..... 4

A. المنهجية (Methodology) 4

1. المنهج العام للتقرير 4

2. نطاق التقرير 5

3. مصادر المعلومات 6

4. معوقات البحث والتوثيق 6

B. السياق العام (Background & Context) 7

1. السياق الزمني والسياسي للمرحلة (Chronological data and Political Context) 7

-التوجهات العامة لسلطة الأمر الواقع منذ الثامن من ديسمبر 2024 7

-التوجهات العامة لسلطة الأمر الواقع بعد الثامن من ديسمبر 2024 10

-انتهاكات السلطة الجديدة في سورية قبل مجازر 07/03/ 2025 15

2. الانتهاكات المرتكبة (Documented Violations) في الساحل السوري 21

-السياق العام لمجازر 07/03/ 2025 22

C. التحليل القانوني (Legal Analysis) 43

1. الانتهاكات في ضوء القانون الدولي 43

-إبادة جماعية وتطهير عرقي في سوريا وسط صمت دولي 43

2. التوصيف القانوني للانتهاكات 44

-الإبادة الجماعية: جريمة دولية موصوفة 44

-هل التطهير العرقي: سياسة متعمدة أم فوضى حرب؟ 45

3. تحديد مسؤولية الأطراف الفاعلة 45

-التطهير الطائفي كممارسة يومية 46

اللاجئون إلى لبنان 48

العلويون الناجون من المذابح الطائفية في سوريا واللجوء إلى لبنان 48

قضية خطف النساء والاعتداءات الجنسية 53

رد فعل حكومة الشرع 59

الصمت الدولي : تواطؤ غير معلن ؟ 61

D. المسؤولية والمحاسبة (Accountability) 62

1. الجهات المسئولة محليًا ودوليًا 62

أولًا: الجهات المحلية المسؤولة 62

ثانيًا: الجهات الدولية المتواطئة أو المتغاضية 63

جهات تمويل دولية (بعض المنظمات أو الأفراد أو الدول) 64

2. الآليات القضائية للمحاسبة 64

الآليات القضائية الممكنة لمحاسبة مرتكبي مجازر الساحل 64

(1 الآليات الدولية 64

(2 الآليات الوطنية والولاية القضائية العالمية 65
المسؤولية الفردية للقيادة 66
3. التحديات أمام تحقيق العدالة 66

E. التوصيات 67

توصيات ضرورية للسوريين والسوريات 70